

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

قسم علوم التسيير



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية  
وعلوم التسيير

مذكرة نهاية الدراسة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:

تسيير عمومي

الموضوع

آليات ترشيد النفقات الاجتماعية: دراسة حالة المنحة الجزافية  
للتضامن لبلدية يسر

تحت إشراف الاستاذ(ة)

✓ الدكتورة كركود احلام

من إعداد الطلبة:

✓ جمعاسي أميرة

✓ شباب فوزية

السنة الجامعية: 2023\_2022

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## الشكر

بسم الله الرحمان الرحيم

'من لا يشكر الناس لا يشكر الله'

إن من دواعي الوفاء حينما يتم الإنسان عملاً أن يذكر من أعانوه

وكانوا وراءه...فهم جديرون بالشكر

لذلك لا يسعنا إلى أن نتقدم بجزير الشكر والامتنان والعرفان

للمشرفة الدكتوراة " كركود أحلام" لتفضلها مشكورة على الإشراف

على هذه المذكرة

كما لا يسعنا في هذا الموضوع أيضا إلى أن نتوجه بجزيل الشكر والتقدير

إلى كل أساتذة تخصص تسيير عمومي والإدارة المشرفة علينا فلهم منا معاني

الشكر والتقدير.

كما نشكر السيد الأمين العام لبلدية يسر السيد رقاس عزالدين على تسهيل

مهمة انجاز المذكرة، ونخص بالذكر المؤطرة تيكويرت نعيمة ممثلة وكالة

التنمية الاجتماعية على مستوى بلدية يسر على كل المجهودات المقدمة.

أميرة و فوزية

## الإهداء

أولاً الحمد لله يارب على فضلك ونعمك التي لا تعد، الحمد لله الذي وفقني  
لإتمام هذه المذكرة وتقديم هذا العمل المتواضع بعد جهد واجتهاد.  
إلى من كان لها الفضل في كل شيء إلى من كان دعائها سرنجاحي وتوفيقي  
أمي الغالية أطال الله في عمرها.  
إلى سندي في الحياة إلى من يشجعني في كل خطوة كانت  
أبي الغالي أطال الله في عمره.  
إلى أطيب إنسان زوجي  
إلى زينة الحياة الدنيا أبنائي آدم، أنيس وأيمن  
إلى التي تقاسمت معها أجمل اللحظات طيلة سنتين صديقتي شباب فوزية  
إلى أفضل دفعة تسيير عمومي 2023/2022 من أساتذة وزملاء

جمعاسي أميرة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي وأخواتي سندي في هذه الحياة

إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير على جهودهم المبذولة طيلة هذا

المسار الدراسي

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة أحلام كركود على قبولها تأطير هذا

العمل المتواضع

إلى كل الأصدقاء والزملاء خاصة قسم علوم التسيير تخصص تسيير

عمومي دفعة 2022-2023

إهداء خاص إلى صديقتي وحبيبتي وشريكتي في هذا العمل الرائعة أميرة

جمعاسي ولكل عائلتها الصغيرة والكبيرة

إلى كل من دعمني في هذا العمل ولو بكلمة.

**شباب فوزية**



## الفهرس

III	الشكر
IV	الاهداء
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الاشكال
XI	قائمة الملاحق
XII	قائمة المختصرات والمصطلحات
XIII	الملخص
ب	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية وإجراءات ترشيدها
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية
3	المطلب الاول: النفقات العمومية وقواعدها
5	المطلب الثاني: مبادئ النفقات العمومية
7	المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العمومية
11	المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العمومية
11	المطلب الاول: مفهوم ترشيد النفقات العمومية
14	المطلب الثاني: أساليب ترشيد النفقات العمومية
18	المبحث الثاني: الإدارة الالكترونية والترشيد المالي
18	المطلب الأول: ماهية الإدارة الالكترونية
21	المطلب الثاني: دور الإدارة الالكترونية في ترشيد النفقات العمومية
25	خلاصة الفصل
27	
27	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية: دراسة حالة المنحة الجزافية للتضامن على المستوى المحلي

تمهيد:-----28

المبحث الأول: تقديم المنحة الجزافية للتضامن (AFS)-----28

المطلب الاول: ماهية المنحة الجزافية للتضامن-----28

المطلب الثاني: تقييم المنحة الجزافية للتضامن على المستوى الوطني-----35

المطلب الثالث: أهم التعديلات من أجل تحسين المنحة الجزافية للتضامن-----40

المبحث الثاني: دراسة حالة المنحة الجزافية للتضامن على مستوى بلدية يسر-----43

المطلب الاول: تقديم شامل للمنحة الجزافية للتضامن على المستوى المحلي-----43

المطلب الثاني: اليات ترشيد المنحة على المستوى المحلي-----48

خلاصة الفصل-----63

الخاتمة العامة-----65

المراجع-----68

الملاحق-----72

## قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: نتائج عملية التحيين و التطهير للقوائم المسجلة خلال الفترة 2005 إلى 2013 ... 40
- الجدول رقم 2: توزيع المستفيدين الجدد من المنحة على مستوى بلدية يسر من 1996 إلى 2023 44
- الجدول رقم 3 : توزيع المستفيدين الجدد حسب الفئة والجنس (2016-2023)..... 45
- الجدول رقم 4: عدد الملفات المدروسة على مستوى اللجنة المحلية لبلدية يسر سنة 2022 ..... 50
- الجدول رقم 5: تكلفة شخص واحد مستفيد من المنحة دج ..... 50
- الجدول رقم 6: : ترشيد النفقات نتيجة الإدارة الالكترونية ..... 58

## قائمة الاشكال

- شكل رقم 1 : عناصر الادارة الالكترونية..... 20
- شكل رقم 2: تطور قيمة المنحة الجزافية للتضامن بدلالة الاجر الوطني المضمون (1997-2022) 36
- شكل رقم 3: تطور عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن (1997-2022)..... 37
- شكل رقم 4 : تطور الاعتمادات المالية الخاصة بالمنحة الجزافية للتضامن (1997-2022) ... 38
- شكل رقم 5: توزيع المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن حسب الفئات (1997-2013) ..... 38
- شكل رقم 6 : توزيع المستفيدين حسب الجنس (1997-2014) ..... 39
- شكل رقم 7 : : توزيع المستفيدين من المنحة حسب الحالة العائلية ..... 39
- شكل رقم 8: توزيع عدد المستفيدين الجدد من المنحة (2016-2023) بلدية يسر ..... 45
- شكل رقم 9: هرم الاعداد للمستفيدين من المنحة ..... 46
- شكل رقم 10: تطور عدد المستفيدين من المنحة خلال الفترة 2014-2022 ..... 47
- شكل رقم 13: واجهة البرنامج المعلوماتي FS-PRO ..... 53
- شكل رقم 14: نافذة البرنامج الخاصة بالمستفيدين من المنحة ..... 53
- شكل رقم 15 : نوافذ البوابة الالكترونية الخاصة بمسؤولي الشبكة الاجتماعية على المستوى المحلي 57

## قائمة الملاحق

- الملحق 1: وثيقة طلب الاعتمادات المالية لشهر ديسمبر 2015 ..... 72
- الملحق 2: تطور قيمة المنحة 1997-2022..... 73
- الملحق 3: المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن على مستوى بلديات ولاية بومرداس 2019/12/31 ..... 74
- الملحق 4: مقرر انشاء لجنة اجتماعية لدراسة ملفات الشبكة الاجتماعية..... 75
- الملحق 5: قرار انشاء اللجنة الولائية المكلفة بتصفية ملفات المستفيدين من الشبكة الاجتماعية .. 76
- الملحق 6: وثيقة طلب التعويض المنحة الجزافية شهر اكتوبر ز نوفمبر 2019 ..... 77

## قائمة المختصرات والمصطلحات

AFS.....	..... المنحة الجزافية للتضامن
ADS.....	..... وكالة التنمية المحلية
IAGI.....	..... نشاط ذات منفعة عامة
DASS.....	..... مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

## الملخص

تتناول هذه المذكرة موضوع ترشيد النفقات العمومية الاجتماعية في الجزائر مع التركيز على دراسة حالة المنحة الجزائرية للتضامن الموجهة لأشخاص معينين من المجتمع مع من ذوي الدخل المحدود. الهدف الرئيسي للمذكرة هو معرفة اهم الاليات المطبقة لترشيد هذا النوع من النفقات، حيث نجد كل من الرقابة الإدارية كأول الية للترشيد، ورقمنة قطاع التضامن.

**الكلمات المفتاحية:** الترشيح المالي، النفقات العمومية، النفقات الاجتماعية، الرقابة الادارية، الإدارة الإلكترونية

### **Mechanisms for Rationalizing Social Expenditures: A Case Study of the Solidarity Allowance in Isser Municipality**

#### **Abstract**

This memorandum addresses the topic of rationalizing public social expenditures in Algeria, with a focus on studying the case of the solidarity allowance directed towards specific individuals in society with limited income. The main objective of this memorandum is to identify the most important mechanisms implemented to rationalize this type of expenditure, including administrative control as the primary mechanism for rationalization, and the digitization of the solidarity sector.

**Keywords:** Financial rationalization, public expenditures, social expenditures, administrative control, e-administration

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

تشكل النفقات العمومية الاجتماعية جزءا معتبرا من النفقات العمومية، ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية شكلت نسبة هذه النفقات حوالي 20 % من الدخل القومي الداخلي سنة 2019 ( OCDE, 2019)، حيث يعتبر تقليص الفروقات في الدخل بين الأفراد الهدف الأول لسياسات إعادة التوزيع والتي تختلف طريقة تنفيذها من دولة لأخرى مع اختلاف في حجم النفقات العمومية الموجهة للتحويلات الاجتماعية والاليات المتبعة.

ففي الجزائر، تحتل عملية إعادة توزيع الدخل مكانة مهمة في ميزانية الدولة، إذ أنها تمثل حوالي 20 % من ميزانية النفقات العمومية، و 40 % من ميزانية التسيير و 9 % من الدخل القومي. هذه الاحصائيات تجعل من الجزائر من بين الدول الأكثر إعادة لتوزيع دخلها في العالم. فمن بين الاليات المستعملة لأجل ذلك نجد التحويلات الاجتماعية والدعم. فتشكل التحويلات الاجتماعية او ما يعرف بالنفقات الاجتماعية أولوية لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال حيث تمثل جزء مهما من ميزانية الدولة وهذا من أجل ضمان الحماية الاجتماعية لفئة من المجتمع، وتأخذ هذه التحويلات الاجتماعية شكل منح ومساعدات نقدية وعينية. إلا أنه ولضمان استفادة الفئات المعنية من هذه التحويلات كان لزاما وضع عدة ليات لترشيد هذه النفقات وتوجيهها لمستحقيها وهذا بالوقوف ضد فئة الانتهازيين.

في ظل كل ما سبق، ولضمان استمرارية الحماية الاجتماعية لفئة المعوزين كان من الضروري التشديد في تطبيق إجراءات ترشيد النفقات العمومية بما فيها النفقات الاجتماعية وهذا من خلال تبني الرقابة الإدارية على قوائم المستفيدين وتطهيرها دوريا والعمل على رقمنة القطاع من خلال ربطه بكل المصالح التي تدخل في العملية الإدارية.

وعلى هذا الأساس فإن إشكالية المذكورة تكون كيف يمكن لبلدية يسر ان تحقق ترشيد نفقاتها العمومية الاجتماعية خاصة المنحة الجزافية للتضامن؟

ومن أجل الإجابة عن السؤال الجوهرى كان لزاما منا طرح بعض الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في دراسة الإشكالية من كل جوانبها وهي:

- ما تأثير الرقابة الإدارية على ترشيد النفقات الاجتماعية على المستوى المحلى؟

- هل تلعب الإدارة الالكترونية دورا مهما في ترشيد النفقات الاجتماعية؟

ومن خلال هذه الأسئلة الفرعية قمنا بطرح فرضيتين أساسيتين يمكن اعتبارهما كأجوبة أولية وهي متمثلة كالآتي:

1- تساعد الرقابة الادارية بشكل مباشر في ترشيد النفقات العمومية الاجتماعية من خلال ضبط قوائم المستفيدين.

2- تساهم الإدارة الالكترونية في ترشيد النفقات العمومية الاجتماعية من خلال ربط المصالح المكلفة بالخدمة مع مختلف المصالح.

ومما سبق تكمن أهمية الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي فهي تعطينا صورة عن الجانب النظري الذي يدخل في مجال ترشيد النفقات العمومية واليات تطبيقها. أما الجانب التطبيقي فيساهم في توضيح كيفية تطبيق الجانب النظري على المستوى المحلي.

وعن أسباب اختيار موضوع الدراسة فهو راجع بالدرجة الأولى لتواجدنا في مصلحة الشبكة الاجتماعية على مستوى بلدية يسر وأردنا تطبيق المكتسبات العلمية التي تم اكتسابها خلال مسارنا الدراسي طور الماستر فهو يدخل ضمن مجال تخصص تسيير عمومي، بالإضافة إلى ان الموضوع يعتبر من مواضيع الساعة حيث تعمل كل السياسات العمومية على ضرورة ترشيد النفقات.

وعن حدود الدراسة فهي تقتصر على دراسة حالة بلدية واحدة حيث يمكن توسيع الدراسة لتشمل 32 بلدية المتواجدة على مستوى ولاية بومرداس وهذا من أجل تأكيد النتائج المتوصل إليها إلا ان مثل هذا العمل يتطلب فترة زمنية أطول.

ومن بين أهم الصعوبات التي وجدناها هي الوصول لأكبر عدد ممكن من المعلومات وبالجزئيات التي كنا نبحت عنها من أجل دراسة كل حالة لوحدها، كما ان سرية البيانات جعلنا نقتصر على الجزء الأهم من المذكرة.

قبل بداية دراسة الموضوع بشيء من التعمق كان لزاماً تقديم بعض المصطلحات الأساسية حيث أننا في هذه المذكرة نركز كثيرا على النفقات الاجتماعية والتي تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الاجتماعية كالمبالغ المخصصة للخدمات الصحية، الضمان الاجتماعي، إضافة إلى المبالغ التي تنفق على بعض الفئات الاجتماعية المحرومة والأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود. وتمثل النفقات الموجهة للفئة الأخيرة موضوع دراستنا.

ولأن الموضوع ذو أهمية بالغة لدى الباحثين فقد حاول البعض دراسة هذا الموضوع من زوايا مختلفة:

من بين الدراسات التي اهتمت بموضوع النفقات الاجتماعية في الجزائر نجد دراسة دحو وطويل (2021) حول محاولة تقدير مردود النفقات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1998-2019 حيث قام الباحثان بدراسة أثر الإنفاق الاجتماعي على المستوى الكلي والجزئي انطلاقاً من تقييم مردود النفقات الاجتماعية وهذا باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية منها التكلفة/الفعالية. توصل الباحثان على أن مردود هذه النفقات الاجتماعية لا يزال غير ملائم للغاية التي تهدف إلى تحقيقها فالإنفاق الاجتماعي ليس له أثر في تحسين حالة الضعفاء، بل في الواقع له أثر سلبي. ومن خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الترشيد المالي عن طريق سياسة إعادة توزيع الموارد عن طريق النفقات الاجتماعية غير فعالة، كما تتسم بعدم الكفاءة في الحد من الهشاشة.

كما قامت الباحثتان بن موسى ويسى (2014) بدراسة مسألة ترشيد النفقات العمومية خلال الفترة 1980-2013 دراسة وصفية تحليلية حيث ركزت الدراسة على أهم المراحل التي يجب اتباعها عند ترشيد النفقات العمومية لاسيما تحديد الأهداف والوسائل ووضع البرامج المناسبة.

وفي سنة 2019 نشرت الباحثتين صادق ودربان مقالا حول الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل ترشيد النفقات العمومية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 حيث لخصت الدراسة إلى ان أهم الإجراءات التي تبنتها الجزائر هي تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية التتموية في إطار ميزانية التجهيز وتعليق كل توظيف جديد في إطار ميزانية التسيير بالإضافة إلى تسقيف بعض النفقات.

ومن بين الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع ترشيد النفقات العمومية نجد دراسة بوجلطي (2022) الذي عالج الموضوع من زاوية العلاقة الموجودة بين الفعالية الاقتصادية والضوابط القانونية من خلال قانون 18-05 الذي يهدف إلى تغيير نمط التسيير العمومي من نمط تسيير مركز على الوسائل إلى تسيير مركز على النتائج وهذا عن طريق تبويب الميزانية وتوفير مناخ سياسي يساعد على الإصلاح مع تحمل كل مسؤول أو عون للمسؤولية على أداء في كيفية صرف المال العام.

كما ان هناك من الباحثين من أهتم بموضوع ترشيد النفقات العمومية كألية لمواجهة الأزمات (أزمة كورونا) من خلال تقديم مختلف التدابير التي يمكن ان تساعد في ترشيد النفقات وهذا من أجل تحقيق التوازن في الميزانية العامة، منها دراسة العربي وآخرون (2021) الذين توصلوا إلى ان الإجراءات والتدابير المنتهجة من طرف الدولة لترشيد النفقات وهذا بتخفيض 30 % لم تكن كفيلة بتغطية العجز. وفي نفس

السياق قام الباحثون خناطلة واخرون سنة 2020 بدراسة مسألة عجز الميزانية العامة للدولة وكيفية ترشيدها حيث تقترح الدراسة تبني سياسة تبويب الميزانية على أساس البرامج وليس على أساس الوزارات مع إعادة النظر في المنظومة الرقابية على الميزانية بالإضافة إلى اعتماد مصادر تمويلية جديدة.

وهناك بعض الدراسات تناولت مسألة النفقات الاجتماعية من الناحية القانونية مثل دراسة سعداوي وعمروش (2019) حول الحق في الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين حيث تم التطرق إلى مختلف القوانين والتشريعات التي تحكم هذه الفئة بالإضافة إلى عرض مختلف المنح والمساعدات الاجتماعية التي تستفيد منها هذه الفئة مثل المنحة الجغرافية للتضامن والتي نحاول دراستها في الجانب التطبيقي باعتبارها من النفقات الاجتماعية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى ترشيدها حتى يستفيد منها الأشخاص المعنيون.

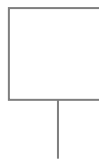
بعض الدراسات الأخرى اهتمت بالموضوع من زاوية دور الرقابة المالية الإدارية في ترشيد النفقات العمومية مثل دراسة بن زيدي وقالون (2019) حيث كان الهدف من الدراسة انه نظرا لانهايار أسعار البترول مع بداية سنة 2014 أصبحت الجزائر تعاني من الموارد الاساسية لتمويل نفقاتها حيث كان لها أثراً بالغاً في تسجيل عجز الموازنة مما أدى بالحكومة إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية. وتبين الدراسة أنه تعتبر الرقابة المالية على النفقات كبديل استراتيجي لسياسة تخفيض النفقات حيث يجب إخضاع كل مراحل النفقات العمومية إلى المراقبة المالية فهي إذن أحد أدوات الترشيح المالي للنفقات العمومية.

ولتحقيق الاهداف المرجوة من هذه المذكرة كان من الضروري اتباع منهجية تضم المنهج الوصفي في الجانب النظري اما الجانب التطبيقي والمتعلق بالدراسة الميدانية فقد استخدمنا المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة وهذا بالاعتماد على مختلف الاحصائيات المتاحة على مستوى المصلحة خلال فترات زمنية مختلفة ولمنح مختلفة. كما اعتمدنا في هذه المذكرة على طريقة التهميش (APA) وهذا نظرا لسهولةها.

ومن اجل الالمام بمختلف جوانب البحث ارتأينا تقسيم هذه المذكرة الى فصلين هما كالتالي:

**الفصل الاول** ويهتم بالجانب النظري المتعلق بالنفقات العمومية (المبحث الأول) وكيفية القيام بترشيدها (المبحث الثاني)، مع التطرق للإدارة الالكترونية كآلية لترشيح النفقات العمومية (المبحث الثالث). اما **الفصل الثاني** فيهتم بالجانب التطبيقي وهو مكون من مبحثين مختلفين (المبحث الأول) يتناول عرض شامل للنفقة العمومية الاجتماعية وهي المنحة الجغرافية للتضامن مع التركيز على أهم النتائج المرتبطة بها على المستوى الكلي، بينما (المبحث الثاني) فيتناول الدراسة الميدانية لحالة المنحة الجغرافية للتضامن على المستوى المحلي (بلدية يسر) مع التركيز على أهم الاليات المطبقة من أجل ترشيح هذه النفقة.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية وإجراءات ترشيدها



## تمهيد

تعتبر النفقات العمومية من بين المواضيع المهمة التي تدرس في مجال المالية العامة اذ تعتبر الوسيلة التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي... الخ. ونظرا لتزايد طلبات الأشخاص من أجل تحسين شروط الحياة تزايدت في نفس الوقت النفقات العمومية. وعلى هذا الأساس كان لزاما على الدولة تبني سياسة الترشيد للنفقات من اجل ان يستفيد منها من هو أحق بها خاصة في المجال الاجتماعي وقد كان للإدارة الإلكترونية دورا كبيرا في ترشيد النفقات العمومية.

وفي هذا الصدد سنتناول الإطار النظري للنفقات العمومية في المبحث الأول من خلال عرض لأهم المفاهيم المرتبطة بها وقواعدها والعناصر المكونة لها وأهدافها، مبادئها الأساسية مع التركيز على أهم التصنيفات المتعلقة بالنفقات العمومية. أما المبحث الثاني فيكون مخصصا لدراسة مسألة ترشيد النفقات العمومية وما هي الدوافع لذلك مع التركيز على أهم الأساليب المعتمدة في ترشيد النفقات العمومية. وفي الأخير سنحاول عرض الإدارة الإلكترونية كأحد اليات ترشيد النفقات العمومية.

## المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم الإطار النظري المتعلق بالنفقات العمومية من ناحية مختلف المفاهيم التي حاول من خلالها الباحثون إعطاء مفهوم واضح للنفقات العمومية بالإضافة إلى أهم العناصر المكونة لها مع إعطاء لمحة عن مختلف أنواع النفقات العمومية وما هي أهم القواعد التي تضبطها.

### المطلب الأول: النفقات العمومية وقواعدها

#### 1. تعريف النفقات العمومية

يقدم محرزى (2003، ص: 65) تعريفاً للنفقات العمومية على أنها مجموع المبالغ المالية التي تصرف من قبل السلطات العمومية قصد تحقيق منفعة عامة. كما يعرفها الباحثان بن زيدي وقالون (2019) على أنها مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عمومية. أما حسين مصطفى حسين (2001) فقد أعطى تعريفاً آخر في كتابه حول المالية العامة بان النفقات العمومية هي المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة وهذا من أجل إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع التي تنظمه هذه الدولة. وفي تعريف آخر لمحمد البنا (2008، ص: 50) على أن الدولة عندما تقوم بوظائفها من أجل إشباع الحاجات العامة، فإنها تقوم بشراء السلع والخدمات النهائية، وعليه فهي تقوم بالدفع مقابل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج، وتعرف هذه المصروفات باسم "النفقات العامة" وبالتالي تتمحور هذه الأخيرة حول المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الجهات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة.

ويركز الدكتور عادل أحمد حشيش (1992، ص: 31) عند تعريفه للنفقة العامة على مسألة مهام الدولة حيث يضيف مسألة توزيع دخول تحويلية اجتماعية لمساعدة الطبقات الفقيرة والضعيفة اقتصادياً وذلك بقصد تصحيح ما يقع من اختلال في توزيع الدخل القومي بالنسبة لهذه الطبقات، وفي النهاية إحداث عدالة أكثر في توزيع الدخول (ومن أمثلة هذه الدخول الإعانات المختلفة لمواجهة البطالة والمرض والعجز والشيخوخة) وهذا النوع من النفقات هو الذي نعتمد عليه في دراستنا الميدانية في الفصل الثاني.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي تصرفه الدولة من خزينتها ويسهر على إنفاقها شخص عام من أجل تحقيق منفعة عامة.

## 2. عناصر النفقات العامة

يتبين من خلال التعاريف السابقة ان النفقات العمومية تشمل ثلاث عناصر رئيسية:

- **النفقات العامة عبارة عن مبلغ نقدي:** أي أن تأخذ النفقة العامة شكل مالي نقدي، لأن النقود أصبحت وسيط للتبادل، ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي، كما تحتاج الدولة أو أحد تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، الخ) وعليه فالنقود هي وسيلة الدولة للإنفاق (بودلة، 2018، ص: 24)
- **النفقة العامة من اختصاص شخص عام:** لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كاليات العامة الوطنية، الإدارة المحلية (الولايات والبلديات) ، والأشخاص المعنوية الأخرى، كما يشترط لكي تعد النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالنفقات العامة عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أم خاصة (بوجلطي، 2002).
- **النفقة العامة تهدف لتلبية الحاجات العامة (تحقيق نفع عام)** حتى نقول عن النفقة أنها نفقة عامة لابد أن تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه الهدف الرئيسي لإنفاقها هو إشباع حاجة عامة، تتولى الدولة أو الهيآت والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يعود على الجميع ويسعى الى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة.

## 3. أهداف النفقات العامة:

إن وجود أنواع مختلفة للنفقات العمومية (والتي سنراها في المطلب القادم) يؤدي بالضرورة إلى وجود أهداف مختلفة تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق هدف محدد مسبقاً ويمكن تلخيص أهداف النفقات العامة على النحو الموالي (مصطفى الفار، 2008، ص: 54-55).

- **الأهداف الأمنية:** من خلال النفقات المخصصة للدفاع والامن تهدف الدولة إلى تحقيق الأمن على كافة ترابها والدفاع عنه وهذا بتطوير قدراتها العسكرية والأمنية.
- **الأهداف الاجتماعية:** ونجد في هذا الصدد النفقات الموجهة للجانب الاجتماعي حيث أن الهدف الرئيسي للدولة من خلال هذه النفقات هو تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في مجالات التعليم والصحة والإعانات لفئات ذات الدخل المحدود...الخ
- **الأهداف الاقتصادية:** وفي هذا الصدد تسعى الدولة من خلال النفقات المتعلقة بالاستثمار إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للدولة وتوفير السلع للأفراد وللتصدير.
- **الأهداف الإدارية:** ويكمن الهدف الرئيسي للنفقات العمومية إلى ضمان تسيير مؤسسات الدولة وتطويرها.
- **الأهداف المالية:** تشمل المبالغ التي تخصص لدفع قيم السندات المستحقة، ومبالغ أقساط الدين العام وفوائده داخل وخارج الوطن.

#### المطلب الثاني: مبادئ النفقات العمومية

عند تنفيذ النفقات العامة يجب على الدولة احترام بعض المبادئ وهذا لإعطائها الشرعية القانونية والدستورية وهنا نجد مبدأ المنفعة، مبدأ الاقتصاد في النفقات، ومبدأ الضمانات (بودة، 2018، ص25-26).

#### 1. مبدأ المنفعة

يقصد به أن يكون الغرض من إيجاد النفقة العامة هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، فلا يمكن تبرير أية نفقة إلا بمقدار المنافع التي تحققها للمجتمع في مجال معين، كما أن تدخل الدولة في نطاق عمليات الإنفاق لا يجد مبرراً له إلا بذلك، ويعتبر الأخذ بهذا المبدأ ليس جديداً على الفكر الاقتصادي، ولهذا فإن تحقيق أكبر قدر من المنفعة لا يعني أن توجه النفقة العامة إلى تحقيق المنفعة الخاصة لبعض الأفراد دون غيرهم، وذلك نظراً لما تتمتع به هذه الفئة من نفوذ سياسي أو اجتماعي، حيث لا يخفي ما يمكن أن تحدثه النفقة العامة من آثار ضارة في هذا المجال.

## 2. مبدأ الاقتصاد في النفقات

تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن البذخ أو الشح، فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق، أي الاقتصاد في الإنفاق وحسن التسيير

كما لا يعني تطبيق قاعدة الاقتصاد والتدبير في الإنفاق العام الشح في الإنفاق أو ادخار المال، أو الإحجام عن الإنفاق في المسائل التي يعود الإنفاق عليها إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة، فهذه الفكرة بعيدة كل البعد عن الصواب، وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة وتحقيق الرشد في الإنفاق العام بقصد تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف، يتطلب ذلك أن يتوفر لدى الدولة رقابة مالية حازمة، وعليه فالرقابة على طريقة صرف النفقات العامة يمكن أن تأخذ أشكال ثلاثة (سوزي عدلي ناشد، 2000، ص: 52-53)

- الرقابة الإدارية: وهي من اختصاص وزارة المالية والتي تنفذها بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أية نفقة إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون رقابة سابقة على الإنفاق فيما يخص ترشيد النفقات، إذ تعتبر رقابة من الإدارة على نفسها ووفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها.
- الرقابة السياسية والتشريعية: هي من اختصاص السلطات التشريعية، حيث لا يقتصر دورها على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا لتشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه.
- الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي من اختصاص هيئات متخصصة تتمثل مهمتها الأساسية في الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة حيث التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني فيما نص عليه قانون المالية وفي حدود القواعد المالية السارية. يتولى هذا النوع من الرقابة في الجزائر مجلس المحاسبة.

## 3. مبدأ الضمانات

يقصد بهذا المبدأ ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة أو أن يحصل الارتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة، أي موافقة السلطة التشريعية، وبخاصة لكون النفقات العامة هي مبالغ ضخمة

لإشباع الحاجات العامة، ولتحقيق المنفعة العامة تظهر أهمية هذا المبدأ، وهي تعتبر ضرورية لتحقيق المبدأين السابقين (بومدين، 2011، ص 57-58).

### المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العمومية

إن المتصفح لكتب المالية العامة يجد أن العلماء أعطوا عدة تقسيمات للنفقات العمومية كل حسب الزاوية التي عالج منها النفقة إلا أنها في الأخير تتداخل فيما بينها وسنحاول في هذا المطلب إعطاء لمحة مختصرة عن أهم تقسيمات النفقات العمومية حسب ما جاء في كتاب أساسيات المالية العامة للدكتور عادل أحمد حشيش (1992، ص 65-70)

#### 1. النفقات العمومية من حيث أثرها على الدخل القومي

يعتبر الاقتصادي الانجليزي Pigou أول من اعطى تقسيماً للنفقات العمومية على أساس تأثيرها على الاقتصاد حيث قسمها إلى نفقات حقيقية أو فعلية ونفقات تحويلية أو ناقلة:

- **النفقات الحقيقية أو الفعلية:** هي عبارة عن النفقات التي تصرفها الدولة من أجل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، وذلك كالمرتبات والمهمات اللازمة لسير المرافق التقليدية أو الحديثة، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. فقد أطلق Laufenburger عليها اسم النفقات المنشئة للخدمات، كما يفرق بين الانفاق الاستثماري والانفاق الجاري حيث يمثل النوع الأول طلباً على السلع الإنتاجية والتي يتعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة تحت تصرف الجماعة (بناء مشروعات الخدمات أو مشروعات الإنتاج السلعي) أما النوع الثاني فيقصد به ضمان سير إدارة معينة أو أداء خدمة محددة أو تشغيل وحدة إنتاجية (مرتبات موظفي الدولة).

- **النفقات التحويلية أو الناقلة:** وهي عكس الصنف الأول فلا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل. فهنا تقوم الدولة بتحويل بعض الدخل دون مقابل. وهنا يمكن ذكر الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية المختلف التي تمنحها الدولة للأفراد والمشروعات. فالهدف الأساسي من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل. ويمكن ذكر بعض الأمثلة مثل منحة البطالة، المنحة الجزافية للتضامن (وهي موضوع دراستنا)

والتي تقدم لفئة من المجتمع محدودة الدخل بالإضافة إلى مساعدات في إطار سياسة الدعم المقدمة من طرف الدولة على بعض السلع.

إن الهدف الرئيسي لهذا التقسيم يكمل في أنه يساعد في وضع سياسات التخطيط الاقتصادية (وقوف على نقاط الضعف في سياسات الانفاق العام) كما يساعد في تحليل آثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

## 2. النفقات العمومية من حيث طبيعة العملية الاقتصادية (أغراضها)

وفي هذا التقسيم يمكن التفريق بين:

- النفقات المتصلة بعمليات متعلقة بتكوين رأس المال: والتي تسعى الدولة من خلالها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة، مثل النفقات التي تصرف لشراء سلع لأغراض استثمارية (مشروعات الصناعة) والنفقات الخاصة بأداء الدولة لوظائفها التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخلياً وخارجياً وتوفير العدالة فيما بينهم (نفقات الدفاع، الأمن، أجور تسيير المرافق العامة).

- النفقات المتصلة بعمليات ناقلة: ويقصد بها تلك النفقات التي تصرف لدفع فوائد الديون والمساهمة في التأمين الاجتماعي والمساعدات والإعانات التي تمنح للأفراد وكذلك التعويضات عن أضرار الحرب.

- الانفاق الخاص بعمليات مالية بحتة: وهنا نجد القروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة.

ويتضح من خلال هذا النوع من التقسيمات أنها تساعد على الوقوف على الأغراض المتنوعة للانفاق العام من خلال الوظائف التي تقوم بها الدولة.

## 3. النفقات العمومية من حيث علاقتها باقتصاد السوق

يعتمد هذا التقسيم على فرضية وجود اقتصاد رأسمالي يعتمد على النشاط الفردي ويعمل تلقائياً من خلال آلية السوق، وتقوم فيه الدولة بدور هام من الناحية الاقتصادية إلا أن هذا الدور وإن كان يؤثر في سير الاقتصاد القومي في مجموعة فان نتيجته تتوقف في النهاية على العمل التلقائي لقوى السوق المتمثلة أساساً في حركات العرض والطلب والتفاعلات الخاصة بهما. وهنا يمكن التفريق بين أنواع مختلفة من النفقات التي لا علاقة لها باقتصاد السوق والنفقات المعبرة كشرط

لوجود هذا الاقتصاد وتمثل بالنسبة له جزءاً من نفقة الإنتاج، والنفقات التي تكمل اقتصاد السوق وتهدف إلى إشباع حاجات يشبعها كذلك النشاط الفردي، والنفقات التي تمثل تدخلاً في اقتصاد السوق كالإنفاق على إنتاج الدولة لسلع مادية والإنفاق بقصد توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد أو المشروعات الخاصة.

يساعد هذا النوع من التقسيم في المساعدة في تحديد سياسة الإنفاق التي تعتمد عليها الدولة في اقتصاد رأسمالي.

من خلال التعاريف السابقة لمختلف التقسيمات للنفقة العامة يتبين أنها تعتمد في تقسيمها على معايير اقتصادية. كما أن هناك تقسيمات أخرى تستند على معايير غير اقتصادية ونجد:

#### 4. النفقات العمومية من حيث الوظائف الأساسية لدولة

يعتمد هذا التقسيم على فكرة أن مفادها أن تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطبيعة الواحدة حسب الوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة ومن ثم كان التقسيم تقسيماً وظيفياً للنفقات العمومية. وعليه يمكن التفريق بين النفقات وفق الوظائف التالية:

- الوظيفة الاقتصادية للدولة (الاستثمار، النقل مثلاً...)
- الوظيفة الاجتماعية (المنح والإعانات للأسر مثلاً...)
- الوظائف الإدارية (تسيير المرافق العمومية مثلاً...)
- الوظائف الثقافية (التعليم، الثقافة، البحث العلمي، ...)

#### 5. النفقات العمومية من حيث تكرارها في ميزانية الدولة

وهنا نجد النفقات العادية والنفقات غير عادية وهذا حسب تكرارها الدوري في ميزانية الدولة.

- **النفقات العادية** ويقصد بها النفقات التي تحافظ على استقرار في فترة اعتمادها أي لها فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، فكل نفقة تتكرر كل سنة فهي نفقة عادية (الأجور... ) ولا يشترط ثبات حجم النفقة لتكون عادية بل يكفي تكرارها فقط.
- أما **النفقات غير العادية** فيقصد بها النفقات التي لا تتكرر كل سنة وليست منتظمة في الميزانية بل حسب الضرورة، فنجدها في فترات متباعدة واستثنائية كالنفقات المتعلقة بجائحة كورونا أو في حالة الكوارث الطبيعية.

## 6. النفقات العمومية من حيث السلطة القائمة بها

تعتبر نطاق سريان النفقة ومدى استفادة أفراد المجتمع كافة، أو سكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة المعيار الأساسي لهذا النوع من التقسيم. وهنا نجد:

- النفقة القومية أو المركزية: ويقصد بها النفقات التي وردت في ميزانية الدولة وتكفلت الحكومة بتنفيذها.
- النفقات المحلية (الإقليمية): وهي التي تقوم بها الولايات أو المجالس المحلية والتي ترد في ميزانيتها.

ومن خلال هذا المطلب يتضح لنا أهم التقسيمات العلمية للنفقات العامة وهي تقسيمات لا تصد لذاتها وإنما هي تسهل من عملية التعرف على طبيعة النفقات العامة وأثارها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومع اتساع نطاق الدولة كان لزاماً من العمل على ضمان توزيع عادل للنفقات وهذا بتبني سياسة ترشيد النفقات العمومية وهو ما سنراه في المبحث الموالي.

## المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العمومية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم ترشيد النفقات العمومية من حيث المفهوم، الدوافع وعوامل النجاح واهم الأساليب التي تبنتها الحكومات من أجل ترشيد نفقاتها العمومية

### المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العمومية

إن القارئ لما كتب حول موضوع ترشيد النفقات العمومية يستنتج أن هناك تعدد للمفاهيم لذلك سنحاول في هذا المطلب إعطاء نظرة شاملة لمفهوم الترشيح المالي.

#### 1. تعريف ترشيد النفقات العمومية

يعتبر محمد شاكر عصفور (2008، ص 399) في كتابه حول أصول الموازنة العامة ان مصطلح الترشيح يجد معناه الاقتصادي في مصطلح الرشد أي التصرف بعقلانية وحكمة فهو إذن يتضمن تطبيق الرقابة والتقليل من التبذير والاسراف مع الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة إلى حدها الأقصى. وعلى هذا الأساس نقول ترشيح الاستثمار، ترشيح الطاقة، ترشيح الاستهلاك وترشيح الانفاق العام أو الترشيح المالي.

أما محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى (1999، ص72) فقد حاولا إعطاء تعريفا يركز على ترشيح الانفاق العام من خلال الربط بين الفاعلية والتكلفة فهما يعتبران ان ترشيح الإنفاق العام هو "العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن". في حين يعتمد محمد عمر أبو دوح (2006، ص44) على مبدأ الفعالية والكفاءة في تعريف ترشيح الانفاق العام فهو " التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استدامها بما يعظم رفاة المجتمع".

و من خلال ما سبق يمكننا القول أن الترشيح المالي يمثل مسار خاص و منها عقلا لتسيير الموارد المالية، مسار يأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي و المالي للدولة و الحاجات العامة الواجب تلبيتها، فالترشيح المالي إذن هو منهج يستهدف استغلال الامكانيات المتاحة وتوظيفها بطريقة علمية و عقلانية بغية الوصول إلى أعلى نجاعة ممكنة، أي تحقيق أكبر مردود ممكن بأقل كلفة ممكنة، و بذلك تتحول

الميزانية إلى خطة عمل و أداة تسيير و رقابة و وسيلة ناجعة للمتابعة المستمرة للبرامج و المهام والإنجازات، و من ثم مقارنة النتائج الفعلية بالتوقعات الأولية.

يعرّف الترشيح المالي بكونه: "بحث منهجي يطبق على النشاط العمومي مستخدماً كل التقنيات المتاحة الخاصة بالتحليل والحساب والتقدير والتنظيم والتسيير، بهدف التجسيد الفعال لسياسة معينة".

## 2. دوافع ترشيح النفقات العمومية

تتعدد وتختلف دواعي إصلاح التسيير المالي وترشيح الميزانية العمومية من بلد لآخر، ومع ذلك يمكن تصنيفها ضمن محورين أساسيين:

- المحور الأول يهتم بالميزانية نفسها، ويتلخص في ندرة الموارد أمام تزايد الاحتياجات، الأمر الذي يضع المؤسسات الحكومية أمام تحديات كبيرة تتمثل في ضرورة الاعتناء بالفعالية والأداء؛
- أما المحور الثاني فيهتم بالقطاع العمومي الذي يجد نفسه في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهي تغيرات تحتم على المرفق العام تجديد مناهجه لمواكبة ظاهرة التغيير والتحكم أكثر في موارده وتوجيهها حسب الاحتياجات.

ومن بين الدوافع كذلك نجد الضغوطات التي تواجه الميزانية العمومية ومن أهمها:

- **محدودية الموارد:** تواجه الميزانية العمومية اختلالات مالية حادة، لاسيما خلال الأزمات الاقتصادية والمالية، ينجر عنها انخفاضاً لحجم المداخيل، مما يستدعي اتخاذ تدابير صارمة تتمثل في الحد من النفقات أو تحديد أولويات الإنفاق العام؛ وهي تدابير من شأنها أن تنعكس سلباً على الاستقرار السياسي أو الظروف الاجتماعية.
- **تضاعف النفقات:** التزايد المستمر للحاجات العامة نتيجة لعوامل ديمغرافية واجتماعية واقتصادية يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام لتلبية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات.
- **عدم ملائمة الإجراءات:** إن طبيعة الميزانية العمومية، باعتبارها ميزانية وسائل، بالإضافة إلى هيمنة مبدأ الشرعية، يكرسان نمطاً تسييرياً يتنافى مع مقتضيات الإدارة الحديثة القائمة على منطق الأداء والفعالية؛ بحيث يكبل المسير العمومي بقيود إجرائية كثيرة ويخضع لجهات رقابية متعددة،

مما يحول دون التحكم الفعال في تسيير المال العام ولا يحقق في نهاية المطاف الغاية الأساسية المتمثلة في الحفاظ على المال العام.

### 3. عوامل نجاح عملية ترشيد النفقات العمومية

من أجل نجاح أي اصلاح لابد من توفر بعض العوامل الضرورية وهذا ما ينطبق على عملية الترشيد المالي ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- **تحديد الأهداف:** تعتبر الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها أهم عنصر في عملية الترشيد المالي لذلك يتطلب أن تكون الأهداف محددة بدقة، فيتم تحديد الأهداف قصيرة الأجل، والمتوسطة والطويلة والتي يعتمد عليها في تخصيص الأموال. بالإضافة إلى تحديد طبيعة وحجم الوظائف التي يتم تطبيقها من أجل تحقيق تلك الأهداف. وعلى ضوءها يتم ترشيد المال من حيث الزمان والمكان (الهايتي، 2010، ص 95).

- **تحديد الأولويات:** إذا كان الترشيد المالي يقصد به حسن استغلال المال العام فهذا معناه ضرورة تحديد الأولويات في البرامج والمشاريع وهذا من أجل تعظيم المنافع وحفظ المال العام من الضياع. ومن أجل تحديد الأولويات يجب مراعاة مجموعة من المبادئ منها (عثمان محمد غنيم، 2004، ص 94):

- درجة خطورة المطالب التنموية وانعكاساتها على أفراد المجتمع،
- توقيت المطالب أي عامل الزمن فكلما كان الوقت أقصر كان البرنامج ذو أولوية،
- درجة اهتمام المواطنين بالمطالب فكلما كان اهتمام واسع كلما كانت الاستجابة للمطالب ذات أولوية،

○ الخبرة المكتسبة من مشاريع سابقة مضمونة النجاح مما يعطي أولوية في تحديد البرامج.

- **القياس الدوري لأداء برنامج الإنفاق العام:** يقصد بقياس أداء برنامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الهيئات الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها، وذلك أن الهيئات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين.

- **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف:** تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الأكثر فقراً في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة

الفعلية للمستفيدين) ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية. وبالتالي  
توجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة.

- **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:** ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطور مفهوم الرقابة  
المستندية إلى الرقابة التقييمية.

### المطلب الثاني: أساليب ترشيد النفقات العمومية

إن أهم ظاهرة تتميز بها النفقات العمومية هي ظاهرة تزايد النفقات نتيجة لتطور دور الدولة في ظل  
شح في الواردات مما أدى بالدول إلى تبني عدة أساليب من أجل ترشيد نفقاتها ويمكن ذكر على سبيل  
المثال بعض الأساليب:

#### 1. سياسات تخفيض النفقات العامة

تعتبر تخفيض النفقات العمومية من أكثر الأساليب التي تلجأ إليها الحكومات للتصدي لحالة العجز في  
ميزانيتها العامة إذ أن هناك من الاقتصاديين من يعتبر ان السبب الرئيسي لعجز الميزانية العامة هو زيادة  
تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات العامة. وقد لخص الباحث  
رمزي زكي (2000، ص 159-160) في كتابه انفجار العجز أهم سياسات تخفيض النفقات العامة ما  
يلي:

- **تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:** تعتبر النفقات التحويلية الاجتماعية أهم عنصر  
تسعى الحكومات إلى التحكم فيه لما له من تأثير مباشر على الحياة الاجتماعية للمواطنين إلا أنها قد  
تكون أحد الحلول في حالة تسجيل الدول عجزاً في ميزانيتها وهذا بتخفيض حجم النفقات التحويلية وهذا:  
○ إما بتخفيض قيمة الدعم الموجه للسلع الضرورية (جزياً أو كلياً)  
○ أو تقليص عدد المستفيدين منه وإيصاله للشريحة المستهدفة من المجتمع دون غيرها وهذا ما  
سنحاول تبينه في دراسة حالة منحة التضامن الوطني.

- **التخفيض/ التخلص من الدعم الاقتصادي لمؤسسات القطاع العام:** وتتم هذه الحالة عند تسجيل  
لخسائر متتالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية فتلجأ الدولة إما إلى تخفيض الدعم أو بيعها للقطاع  
الخاص أو إعادة هيكلتها.

- **تخفيض النفقات الموجهة لقطاعات معينة:** وهنا تلجأ الدول حسب أولويتها القطاعية إلى تخفيض النفقات الموجهة لبعض القطاعات غير استثمارية مثل الصحة والتعليم مثل تجميد الكثير من المشاريع التربوية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

- **تجنب الدولة الاستثمار في المشاريع الضخمة:** وهذا بفسح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذه المشاريع من أجل التخفيف على ميزانية الدولة حتى تتمكن من التركيز على الانفاق في مجالات أخرى.

## 2. ترشيد النفقات العامة باستخدام الميزانية

ان تقنيات الميزانية المعتمدة حالياً لا تستجيب لمتطلبات الادارة الحديثة، الأمر الذي يستدعي وضع إجراءات أكثر عقلانية تتماشى مع منطق التسيير الحديث وتأخذ في الحسبان دراسة وتحليل التكاليف والنتائج أي استعمالات الوسائل وإنجازاتها ويهدف هذا التجديد أساساً إلى ترشيد النفقات العامة، ويمكن ان نسجل ثلاث حالات لترشيد النفقات وفق هذا المنظور حسب خالد عبد العظيم (2011، ص 166):

- **الترشيد المالي عن طريق ميزانية الرقابة:** ويكون الترشيد هنا موجهاً إلى الجانب المالي وهذا يفرض الرقابة على أوجه صرف الميزانية والتأكد من عدم تجاوز الاعتمادات المالية، فالترشيد في هذه الحالة يهتم بأن النفقات قد تمت في حدود الاعتمادات المالية بدون الأخذ في الحسبان الأعمال أو التكاليف أو حتى دراسة الجدوى.

- **الترشيد عن طريق ميزانية البرامج والأداء:** ويقصد بميزانية البرامج والأداء خطة تسجل الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة والتي تجسد في الواقع على شكل برامج ومشروعات، وعليه يتم تبويب الميزانية وفق طبيعة النفقة (أي ترصد اعتمادات البرنامج وفق طبيعة النفقة). وتهدف هذه الطريقة أساساً إلى التركيز على المقابل الذي يعود من الانفاق بدل من الانفاق نفسه. فأصبح الترشيد يتم عن طريق ربط تكاليف الخدمة وعليه تم الانتقال إلى مرحلة ترشيد النفقات العامة بالاعتماد على البرامج والأداء أي النتائج.

- **الترشيد عن طريق ميزانية التخطيط والبرمجة:** ويعتمد هذا الأسلوب على عامل الكفاءة عند اعداد الميزانية حيث تهتم ميزانية التخطيط والبرمجة بالأهداف المراد تحقيقها فهي لا تهتم بالوسائل ولا تتقيد بالمدة الزمنية في الميزانية.

### 3. نطاق تطبيق عملية ترشيد النفقات العامة

إن وجود أصناف مختلفة للنفقات العامة ينتج بالضرورة وجود قواعد وضوابط مختلفة لعملية الترشيد وهذا حسب الغرض من النفقة العامة ولذلك نجد خناطلة وخلفة (2020) قد أعطى تصنيفاً للنفقات:

- **النفقات الإدارية للدولة:** وهي النفقات التي تتعلق بتسيير شؤون الدولة من مرافق عامة مثل الإدارة، الدفاع، العدالة، التربية، ... الخ. وتتكون هذه النفقات على العموم من أجور الموظفين والعمال ومعاشاتهم والتي تشكل الجزء المهم من النفقات العامة وعليه فان عملية ترشيد هذا الجزء يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة. يأخذ الترشيد عدة صور منها:
  - عدم فتح مناصب شغل الا للحاجة (تجنب المناصب الاجتماعية)
  - تخفيض حجم الرواتب وتسريح العمال ويكون ذلك على أساس عدم تجديد الوظائف الشاغرة والزائدة عن اللزوم، إعادة توزيع الموظفين والوظائف بين الهيئات الحكومية والإدارات، بالإضافة إلى تبني التكنولوجيا الحديثة التي تقلل من عدد العمال.
- **النفقات الاقتصادية للدولة:** وهي النفقات التي تدخل ضمن الاستثمارات العامة للدولة في المجال الاقتصادي والتي تهدف الى توفير الخدمات الضرورية للمواطن مثل النقل، الكهرباء، الماء، التعليم، الخ ومن خلالها زيادة الإنتاج الوطني وإنشاء رؤوس أموال جديدة. وفي هذا الجانب فإن الترشيد المالي على النفقات العامة الاستثمارية يشمل تأجيل المشاريع الأقل أهمية والتركيز على المشاريع الرئيسية، تبني المشاريع ذات أقل تكلفة والقيام بتقييم مستمر للبرامج والمشاريع الحكومية وهذا من أجل تخفيض الاعتمادات المالية أو الغائها... أما النفقات العامة التشغيلية فتكون بالاستغناء عن المباني غير المملوكة للدولة ويكون نفعها قليلا والقيام برفع المدة الزمنية لاستعمال العقارات والمنقولات لأقصى مدة ممكنة.
- **نفقات الخدمات العامة:** يختلف حجم النفقات الاجتماعية (الخدمات) حسب الأيديولوجية السائدة في الدولة حيث يقل حجمها في الدول الليبرالية ويزيد في الدولة المتدخلة والضخمة حيث الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وعليه فإن ترشيد الانفاق العام في مجال الخدمات الاجتماعية يمكن ان يكون عن طريق:

○ الاقتصاد في نفقة الخدمة العامة ما أمكن دون المساس بأدائها

- تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة مقارنة بتلك التي يضمنها القطاع الخاص أو في دول مشابهة.
- إعادة تنظيم وهيكله المرافق العامة حسب الخدمة المقدمة،
- التنسيق بين مختلف المرافق العامة فيما يخص أدائها وهذا ما يمكن أن نراه في الدراسة الميدانية من خلال ربط مختلف الهيئات بالإدارة الالكترونية.
- فرض رقابة على قرارات مسيري المرافق.

يتضح من هذا المطلب بان ترشيد النفقات العمومية يستلزم تبني عدة آليات منها الرقابة الإدارية والمالية والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود إدارة قوية تعتمد أساساً على ما يعرف بالإدارة الالكترونية التي تهدف إلى إزالة كل العوائق والصعوبات الإدارية خاصة في مجال النفقات لذا سنخصص المبحث الموالي للإدارة الالكترونية ودورها في ترشيد النفقات العمومية.

## المبحث الثاني: الإدارة الالكترونية والترشيد المالي

تلعب اليوم الإدارة الالكترونية دوراً مهماً في ترشيد الإنفاق العمومي حيث أثرت على سلوكيات العامل فأصبحت الخدمة العمومية أكثر تنظيماً ووضوحاً. إن العديد من الدول اتجهت إلى هذا النوع من التسيير لما فيه من إيجابيات والقضاء على البيروقراطية التي كانت تعرقل مصالح المواطنين في شتى المجالات. لذلك سنعرض في هذا المبحث تقديم شامل للإدارة الالكترونية ثم دورها في الترشيح المالي وتحسين الخدمة العمومية.

### المطلب الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

#### 1. مفهوم الإدارة الالكترونية

يعرف مصطفى كافي الإدارة الإلكترونية على أنها العملية الإدارية القائمة على الامكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد، والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، وعلى هذا الأساس فهي تعني تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية باستخدام تقنيات الإدارة.

ويعرفها غنيم (2003، ص: 31) على أنها تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية. أما نجم عبود (2004، ص: 127) فيعطي تعريفاً آخر " وهي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة" وما يميز هذا التعريف هو العملية الإدارية التي تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

وفي تعريف آخر ل Edenies في كتابه حول E-management فإن الإدارة الالكترونية هي استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات المتطورة لتعزيز دور الإدارة الاستراتيجية ورفع مستوى الأداء بها، كما أنها تعمل على تحقيق أمور عدة منها (محمد سمير أحمد، 2008، ص: 46):

- الإدارة عن بعد وهي نوعان إنتاجية وخدمائية،
- الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على الأجهزة التكنولوجية وهنا نجد:

- الاجتماعات عن بعد لمتابعة تطور العمل
- المكالمات التليفونية الدورية
- الإدارة الذاتية

يطلق على الإدارة الإلكترونية عدة مصطلحات منها إدارة بلا أوراق، E-mmanagement، E-Business، و E-commerce....

وتتمثل أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي في مجال تقنيات ونظم المعلومات، فهي تمثل نوعا من الاستجابة القوية لتحديات القرن.

## 2. خصائص الإدارة الإلكترونية:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج عدة خصائص تتميز بها الإدارة الإلكترونية منها (محمود مصطفى، 2010، ص 20-21):

- ✓ أنها إدارة بلا ورق: حيث تعتمد على تحويل كل ما كان ورقي إلى صيغة الكترونية مثل البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية والأدلة والمفكرات الإلكترونية ونظم المتابعة الإلكترونية، الكتب، التقارير والمعاملات.
- ✓ إدارة بلا مكان: حيث أصبح مكان العمل هو الفضاء الإلكتروني حيث تعقد الاجتماعات والمؤتمرات عن بعد، تستخرج الوثائق في أي وقت من أي مكان تتواجد فيه أنترنت، فالمكان أصبح مكان افتراضي.
- ✓ إدارة بلا زمان: وهي أهم ميزة في الإدارة الإلكترونية حيث أصبحت كل متطلبات الفرد يمكن الحصول عليها في أي وقت فلا يوجد فرق بين الليل والنهار، أو أيام العمل وفهي لا تتقيد بحدود زمنية.
- ✓ الاعتماد على النظم المتطورة: والبعد عن التنظيمات الجامدة. حيث المؤسسات الشبكية والذكية والتي تقوم على أساس المعلومات والمعرفة.
- ✓ إدارة الملفات والوثائق بدلا من الحفظ والكتابة.

- ✓ استخدام البريد الإلكتروني والصوتي بدلا من الصادر والوارد.
- ✓ تتميز بالابتكارية والعالمية والاعتماد على المعرفة كأساس لتنفيذ الأعمال.
- ✓ تحتاج إلى أنظمة الكترونية مثل أنظمة التحصيل المجمعة والخدمة عن بعد والشراء الإلكتروني وأنظمة المتابعة الفورية وأنظمة تخطيط الموارد ونقاط البيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية .الخ.
- ✓ تهتم باكتشاف المشاكل بدلا من حلها.
- ✓ التركيز على الإجراءات التنفيذية والإنجازات.

### 3. عناصر الإدارة الإلكترونية:

يرى العديد من الخبراء أن لنجاح الإدارة الإلكترونية لابد من توفر ثلاث عناصر أساسية وهي عتاد الحاسوب، البرمجيات وشبكة اتصالات بالإضافة إلى العنصر البشري المتكون من الخبراء والمختصين الذين يشكلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة الإلكترونية.

شكل رقم 1: عناصر الادارة الالكترونية



ويمثل الشكل أعلاه العلاقة الموجودة بين العناصر السابقة حيث شهد العالم ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتي تتطور يوميا سواء من ناحية العتاد أو البرمجيات الذكية وشبكات الاتصالات الحديثة. وهنا نجد الدور الفعال لصناع المعرفة من القيادات الرقمية والمديرين والمحليلين (سعد غالب ياسين، 2019، ص24-25).

#### 4. دواعي تبني الإدارة الإلكترونية:

- يمكن تلخيص أهم دواعي اللجوء إلى الإدارة الإلكترونية إلى الدور المهم الذي تؤديه ومنها:
- ✓ سهولة انتقال المعلومات: حيث ان تبني الإدارة الإلكترونية تسمح باختصار المسافة والزمن وسرعة انتقال المعلومات والآراء، كما أنها تحرر الأسواق والسلع والتجارة عبر الحدود. وفي مجال دراستنا فهي تسمح بمعرفة المستفيدين الحقيقيين للنفقات الاجتماعية ومنه فهي تساهم في ترشيد النفقات.
  - ✓ تطور الاتصالات الإلكترونية: أدى تطور الاتصالات الإلكترونية إلى تبني الإدارة الإلكترونية في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات المحلي والوطني.

#### المطلب الثاني: دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد النفقات العمومية

إن من بين أهم الدواعي التي أدت إلى التحول نحو الإدارة الإلكترونية هو تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن من تبسيط للإجراءات إلى الاختصار في الوقت والجهد والمال وفي جميع المجالات بالإضافة إلى التسيير الجيد للنفقات العمومية.

#### 1. دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية:

يمكن دراسة دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية من حيث تطويرها للنشاط الإداري ويتضح ذلك في النقاط التالية (سلامي نادية، 2015، ص: 184-204):

- القرارات الإدارية: حيث ان من أهم صلاحيات الإدارة هو اتخاذ قرارات إدارية ملزمة بمقتضى القوانين والتشريعات وتصدر من جهة إدارية إلا أن في حالة الإدارة الإلكترونية يسمح للأفراد العاملين التدخل في إصدار القرارات من خلال انتشار مراكز المعلومات القائمة على الأجهزة الإلكترونية وبالتالي التغيير في العلاقة الكلاسيكية بين الإدارة والمتعاملين. كما يستطيع المواطن التنبه على وجود أخطاء (عصام عبد الفتاح مطر، 2008، ص: 90).
- كما يوجد في هذا المجال ما يسمى بأتمتة الأنظمة والذي يعني أن جهاز الحاسوب يقوم بمهام الموظف في أوقات كثيرة سواء كانت أعمال مهمة أو ثانوية والتي كان لابد من الموظف أن يتخذ

قرارات مثل الرسائل التي يقوم النظام الإلكتروني بأرسالها للمواطن عند ملئه استمارة إلكترونية فيرد أوتوماتيكيا باستلام البريد أو الاستمارة.

✚ **إبرام العقود الإدارية:** والتي كانت تتم حسب أساليب النظام التقليدي وتستغرق فترة زمنية طويلة ثم تحولت مع الإدارة الإلكترونية الى عقود إلكترونية تتم بسرعة وكفاءة الأداء وقلّة التكاليف. كما ظهرت أنماط جديدة من العقود وهي التي تتم عبر شبكة الانترنت في إطار التجارة الإلكترونية.

✚ **المرافق العمومية:** يعرف المرفق العام على أنه كل مشروع يستهدف الوفاء بحاجات ذات نفع عام وتعجز المشروعات الفردية عن تحقيقه على وجه مرضي، فتتولاه الإدارة العامة وتديره إما بنفسها مباشرة مثل مرافق الجيش والشرطة والقضاء، أو تعهد به إلى أفراد يديرونه تحت إشرافها ورقابتها مثل مرافق الكهرباء والنقل. والمواصلات. وعليه فإن المرافق العامة تلعب دورا هاما في حياة الأفراد، وذلك لكونها تقدم الخدمات التي تتعلق بها حياتهم، ومن ثم فإن استمرار هذه المرافق في أداء أنشطتها بنظام يمثل أهمية كبرى، وسنبين أثر الإدارة الإلكترونية على حسن سير واستمرار وتطوير المرافق العامة من خلال التطرق

✚ لتأثيرها على المبادئ العامة التي تحكم سير هذه المرافق،

## 2. أوجه تحسين الإدارة الإلكترونية للخدمة العمومية:

- هناك العديد من العناصر المكونة للخدمة العمومية تأثرت بالإدارة والتي يمكن ان نوردتها فيما يلي:
- **القضاء على مشاكل الرقابة في الإدارات العمومية:** في هذا السياق أدى وجود الحاسوب واستخداماته في عمليات تشغيل البيانات إلى اختفاء بعض مشاكل الرقابة الداخلية الهامة التي كانت تحوز على اهتمام كبير في الأنظمة اليدوية، حيث أصبحت من المزايا التي تقدمها تلك الحاسبات هي تحقيق الدقة مقارنة بالعنصر البشري، فالآلة صماء ليس لديها أي إحساس كي تقوم بالسرقة أو الاختلاس، كما لا يوجد للحاسب أي مصلحة شخصية بعكس الموظف.
  - **بناء الثقة بين الإدارات العمومية والمواطنين:** إن الانتقال نحو خدمات الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى بناء الثقة بين الإدارات العمومية والمواطنين ومن ثم الوصول إلى السرعة في انجاز وتقديم الخدمات بشكل مباشر، فيتم بذلك توفير الجهد والوقت والتكلفة، وهو ما يؤدي إلى حل مشاكل الطابور، ومختلف العراقيل البيروقراطية.

- **الانتقال من التدبير الورقي إلى التدبير المعلوماتي:** فبفضل المعلومات المخزنة في جهاز الكمبيوتر تستطيع الإدارات الحكومية أن تقلص من الأعمال الورقية وتعبئة البيانات في كل مرة للحصول على خدمة من المؤسسات الحكومية التي كانت تأخذ منهم جهداً ووقتاً كبيرين. كما أن الإدارات الحكومية تستطيع أن تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها دون تكليف المواطنين مشقة التنقل إلى مراكز إدارية مختلفة للحصول على الوثائق المطلوبة لقضاء حاجاتهم.
- **الارتقاء بالإدارات العمومية:** فالإدارة الالكترونية تؤدي إلى زيادة الفعالية والإنتاجية العالية للإدارات الحكومية بحيث تجعلها متواصلة فيما بينها وبين المتعاملين معها، كما تؤدي إلى محدودية وقلّة نسبة الأخطاء في أداء وتسليم الخدمة بسبب الدقة المتناهية التي تميز الأنشطة الالكترونية.
- **التوجه للخدمات العمومية الالكترونية** وجعلها بالقرب من المواطنين، والزبائن والشركاء يمكن الإدارة الإلكترونية للحكومة من تسهيل توصيل الخدمات بشكل أفضل للمستخدم، وإقامة روابط اقتصادية محسنة مع المشروعات التجارية، وكذلك توفير إدارة أكثر كفاءة والتزاماً للمشروعات الحكومية.
- **تقليل تكاليف الخدمة:** من خلال الاتصال عبر الخط دون الانتقال للمكان، والتوصل للخدمة من خلال النوافذ يتيح تخفيض التكاليف الناتجة عن التنقل الإلكتروني بين بوابات الخدمة العمومية. وفي هذا الصدد يشير أزوال ولعجال (2022) أن عملية الربط مختلف المصالح بمصلحة ووثائق الحالة المدنية أسفر عن تخفيف عبء التنقل على المواطن بالإضافة إلى ترشيد النفقات العمومية وهذا من خلال اقتصاد أكثر من 26 مليون ورقة تتم طباعتها سنوياً واقتصاد مالي لميزانيات البلديات يتجاوز 110 مليون دج سنوياً. وهذا ما نبحت على تأكيده في الدراسة الميدانية في الفصل التطبيقي المتعلق.
- **سرعة الاستجابة واحترام المواعيد:** حيث يعتمد إلى استخدام تقنية الشباك الوحيد للأنشطة الإدارية المتماثلة، وهذا لربح الوقت لصالح طالب الخدمة، ودفع الإدارة العمومية للقيام بالالتزامات مع تحقيق سرعة الاستجابة للخدمة دون تأخر.

- **الدقة:** تشير الدقة وفق نموذج الإدارة الإلكترونية للخدمات العامة إلى انجاز الأعمال وفق مقاييس مضبوطة، تحدد من خلال أنظمة معالجة معلوماتية، بشكل يحد من الأخطاء الإدارية، ويمنع التجاوزات أثناء تقديم الخدمة.
- **سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة:** انطلاقاً من توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة العمومية، يؤدي ذلك إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات تلك المهام والأنشطة من خلال وجود النشر الإلكتروني لكل مراحل الخدمة، إذ لا مجال لإخفاء المعاملات ولا فرصة للاستئثار بخدمة جهات دون أخرى، فالمصلحة تصبح عامة مادامت الخدمة عامة.
- **التسويق:** من خلال الحكومة الإلكترونية يمكن التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص، وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله وبالتالي أهميته كمواطن له حقوق وواجبات.
- **زيادة مساهمة المواطنين:** الإدارة الإلكترونية تؤدي إلى زيادة مساهمة المواطنين في الحكومة حيث تعطيه شعوراً بالمشاركة في اتخاذ القرار، أما من جانب الحكومة فيمكنه الاتصال مع المناطق النائية وإرسال واستقبال المعلومات.
- **الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية:** إن وجود قاعدة معلومات مع سهولة استخدامها وتوظيفها إلكترونياً وتزويد الجهات المختصة في كل مكان بالمعلومات الضرورية كلها عوامل تساعد على توجيه الطاقات البشرية للعمل الإنتاجي، ولهذا فإن الاستثمار في الإنسان وفي الوقت والاعتماد على العناصر البشرية المؤهلة هي الأعمدة الرئيسية للارتقاء بجودة الخدمات العامة إلى مستوى رفيع.
- **توفير البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بقطاعات الدولة وبلغات عدة ونشرها لذوي الاختصاص والعامة،** بهدف الدراسة والمعرفة وزيادة الوعي والاطلاع. ففي مثالنا التطبيقي سنرى أن الربط بين مختلف الهيئات مكن من توفر قاعدة للبيانات تسمح بترشيده النفقات العمومية.
- **إنماء الوعي العام بحجم الخدمات المقدمة في الأجهزة الحكومية مع سهولة الوقوف على شكاوى المواطنين وسرعة معالجتها، وكذلك مراقبة أداء المعاملات الحكومية وتقييمها،** فلا مجال للوساطة أو الرشوة.

- **تقليل العبء على الموازنة العامة للدولة** نتيجة توفير الجهد والمال والوقت اللازم لأداء الخدمات العمومية، كما أن الإدارة الالكترونية تختصر الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الإدارة التقليدية والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصاره ويمكن القول أن هذا العنصر يمثل الهدف الرئيسي للمذكرة لذا فإن الإدارة الالكترونية يمكن اعتبارها أحد آليات ترشيد النفقات العمومية.

## خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل النظري تقديم نظرة مختصرة لبعض المواضيع المتعلقة بموضوع المذكرة من جانبها المفاهيمي حتى نضع القارئ في صميم الموضوع حيث تناولنا في بداية هذا الفصل كل ما يتعلق بالنفقات العمومية والتي هي عبارة عن مبلغ نقدي تصرفه الدولة من خزينتها ويسهر على انفاقها شخص عام من أجل تحقيق منفعة عامة. ومن أهم أنواع النفقات العمومية نجد النفقات الاجتماعية وهي تلك المتعلقة بفئة معينة من المجتمع ولا تهدف لتحقيق فائدة اقتصادية وإنما هي عبارة عن منح ومساعدات وتسمى كذلك بالنفقات التحويلية أو الناقلة فلا يترتب عنها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال وإنما تحويل جزء من الدخل القومي من الدولة إلى بعض الفئات الاجتماعية محدودة الدخل.

كما أننا تطرقنا إلى مسألة ترشيد النفقات العمومية والتي هي عبارة عن منهج يستهدف إلى استغلال الامكانيات المتاحة وتوظيفها بطريقة علمية وعقلانية بغية الوصول إلى أعلى نجاعة ممكنة، أي تحقيق أكبر مردود ممكن بأقل كلفة ممكنة. ومن أهم دوافع ترشيد النفقات العمومية نجد مسألة محدودية الموارد وتزايد النفقات وفي بعض الأحيان عدم ملاءمة الإجراءات المتبعة. ولكي يتحقق الهدف من عملية الترشيح لابد من توفر عدة عوامل منها تحديد الأهداف والأولويات مع القيام بالقياس الدوري للأداء المتعلق بالنفقات العمومية دون التقصير بتفعيل دور الرقابة. ويتضح لنا في هذا الفصل أن من أساليب ترشيد النفقات العمومية نجد سياسات تخفيض النفقات لعمومية والتي تلجأ إليها الحكومات للتصدي لحالة العجز في ميزانيتها خاصة ما تعلق بالنفقات التحويلية والتي نسعى إلى دراستها في الفصل الثاني أين نجد مسألة تخفيض الشريحة المستهدفة أي عدد المستفيدين من التحويلات.

وفي الأخير عرضنا آلية الإدارة الإلكترونية كأداة لترشيد النفقات العمومية فهي أولا تهدف إلى تخفيض في حجم الرواتب وتوفر آلية للرقابة خصه على لمستخدمين من النفقات الاجتماعية. فالإدارة الإلكترونية هي العملية الإدارية القائمة على الامكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد، وفي هذا الجزء الأخير يتبين لنا كيف يمكن للإدارة الإلكترونية أن تساهم في ترشيد النفقات العمومية.

من خلال ما جاء في هذا الفصل من مسائل نظرية سنحاول في الفصل الثاني دراسة حالة نفقة عمومية في الجزائر وهي المنحة الجزافية للتضامن على مستوى بلدية يسر ولاية بومرداس.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية: دراسة حالة المنحة الجرافية للتضامن على  
المستوى المحلي

## تمهيد:

يعتبر إجراء الشبكة الاجتماعية الذي تم وضعه في أكتوبر 1994 أحد أهم الإجراءات الاجتماعية التي تبنتها الدولة الجزائرية لصالح الفئات الاجتماعية المعوزة. وتتكون الشبكة الاجتماعية حالياً من المنحة الجزافية للتضامن (AFS) والتعويض على النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) وسنقوم من خلال هذا الفصل بعرض كل ما يتعلق بالمنحة الجزافية للتضامن من شروط الاستفادة إلى تطورها على المستوى الكلي (المبحث الأول) ثم بدراسة حالة بلدية يسر كمثال على المستوى المحلي ومدى تحقيق ترشيد النفقة العمومية في المحث الثاني (المبحث الثاني).

## المبحث الأول: تقديم المنحة الجزافية للتضامن (AFS)

لقد جعلت الحكومات المتتالية المساعدات الاجتماعية كأولوية في سياستها الوطنية التي تهدف إلى الحفاظ على كرامة فئات معينة من المجتمع وهو ما جعل الدولة تنشأ منح اجتماعية مختلفة، منها المنحة الجزافية للتضامن والمخصصة لفئات معينة من المجتمع.

### المطلب الأول: ماهية المنحة الجزافية للتضامن

#### 1. تعريفها:

المنحة الجزافية للتضامن عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل والتي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للمداخل المنبثقة عن الانعاش الاقتصادي وأجهزة ترقية الشغل، يهدف هذا البرنامج أساساً إلى الدمج الاجتماعي للفئات السكانية المعوزة وتدعيم الانسجام الاجتماعي مع ضمان حقوقهم الاجتماعية الأساسية.

تدفع المنحة الجزافية للتضامن شهريا لكل مستفيد وتقدر بـ 3000 دينار جزائري مع مبلغ اضافي يقدر بـ 120 دينار جزائري عن كل شخص تحت كفالة المستفيد، على ألا يتجاوز عددهم ثلاثة (03) أشخاص ويستفيد ايضا جميع الاشخاص المعنيون وكذا ذوي الحقوق بالمنحة الجزافية للتضامن من التغطية الاجتماعية.

ولقد تم استحداث هذه المنحة بمرسوم رقم 94-336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994 حيث كانت في البداية موجهة للأشخاص كبار السن والمعاقين أرباب العائلة بدون دخل ثم تم توسيع الاستفادة إلى فئات أخرى مثل الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة... الخ

## 2. شروط الاستفادة منها

ومن أجل الاستفادة من هذه المنحة يجب ان يتقدم طالبها بملف اداري يوضع على مستوى مكاتب الشؤون الاجتماعية على مستوى بلدية إقامته، ويحتوي الملف على:

- شهادة ميلاد أصلية للمعني بالإضافة الى نسخة من بطاقة التعريف الوطنية وهذا حتى يتم التعرف على هويته؛
- شهادة عائلية لمعرفة الأشخاص المتكفل بهم؛
- شهادة الإقامة للتأكد من مكان الإقامة؛
- شهادة طبية تثبت العجز عن العمل من الجهات المختصة بالنسبة للأمراض المزمنة؛
- شهادة عدم العمل؛
- شهادة عدم الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS ؛
- شهادة عدم الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء CASNOS ؛
- شهادة عدم تقاضي منحة تقاعد CNR ؛
- شهادة عدم وجود في السجل التجاري CNRC ؛
- تصريح شرفي (يقدم من طرف مكتب الشبكة الاجتماعية)؛
- نسخة من بطاقة مجانية الأدوية بالنسبة لفئة الأمراض المزمنة MC ؛
- نسخة من بطاقة الإعاقة بالنسبة لفئة المعوقين HANDICAPE ؛

في حالة تعرض صاحب الطلب الى الطلاق فيجب عليه اثبات الحالة العائلية بشهادة الطلاق إضافة لحكم المحكمة بفسخ الرابطة الزوجية. أما في حالة وجود أولاد فوق سن 18 سنة فهم ملزمون بتقديم اثبات بعدم وجود أي دخل وهذا من خلال تقديم شهادة عدم الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS وصندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء CASNOS ، بالإضافة إلى شهادة عدم الانخراط في الصندوق الوطني للتقاعد CNR و شهادة عدم الانخراط في الصندوق الوطني للسجل التجاري CNRC .

### 3. الفئات المستفيدة:

ولقد حدد المشرع الجزائري الفئات المستفيدة من هذه المنحة وهم على النحو التالي:

- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، بدون دخل، البالغين أكثر من 60 سنة
- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل، المعاقين جسدياً أو ذهنياً غير قادرين عن العمل،
- المرأة ربة عائلة بدون دخل مهما كان سنهما،
- الأشخاص المكفوفين الذين يتقاضون اجراً مساوي أو اقل من الاجر الوطني الأدنى المضمون،
- الأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة من العمر غير متواجدين بمؤسسات مختصة وغير مستفيدين من اي مورد مالي، المتكفل بهم من طرف عائلات قليلة الدخل،
- العاجزين والذين يعانون من امراض مستعصية العلاج البالغين أكثر من 18 سنة من العمر الذين يعانون من امراض مزمنة والحاملين لبطاقة اعاقه وليس لديهم اي مورد مالي،
- العائلات ذات الدخل الضعيف التي تتكفل بشخص او عدة اشخاص معاقين البالغ سنهم اقل من 18 سنة وليس لديهم اي مورد مالي والحاملين لبطاقة اعاقه.

### 4. بعض المفاهيم المرتبطة بالمنحة:

هناك العديد من المصطلحات التي جاء بها المشرع الجزائري والمرتبطة بالمنحة الجزافية للتضامن والتي وجب تقديم معناها (وكالة التنمية الاجتماعية، 2014، ص 13):

- **مفهوم العائلة:** لقد تم تحديد تعريف للعائلة في المرسوم رقم 49-336 حيث أن العائلة تتكون من الأب، الزوجة والأولاد غير المتزوجين الذين يعيشون مع الوالدين مهما كان سنهم.
- **مفهوم عديم الدخل:** يتم ربط مفهوم عديم الدخل بانعدام أي مورد مالي أو دخل ناتج عن:
  - نشاط مهني مهما كانت صفته (فلاحي، حرفي، خدماتي)؛
  - ملكية عقارية أو غير عقارية؛
  - منحة أو ربح مهما كانت طبيعته؛
  - إعانة أو مساهمة مالية من طرف الوالدين أو الأولاد ذوي دخل كاف؛
- **مفهوم معاق عاجز عن العمل:** يحق للمعاقين العاجزين بنسبة 100 % من الاستفادة من منحة في إطار المساعدة الاجتماعية للدولة وهم بهذا مقصيون من المنحة الجزافية للتضامن وبالتالي

فإن المعاق الذي يتم التكفل به في إطار المنحة الجزافية للتضامن تكون نسبة العجز لديه أقل من 100 % وأكثر من 50 %.

- مفهوم الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم: ويقصد بهم الأشخاص بدون عائلة يعيشون بمفردهم ولا يستفيدون من أية إعانة مهما كان موردها: الوالدين، الوصي، أو الدولة؛
- مفهوم الدخل: يتضمن مفهوم الدخل كل مورد دون استثناء ناتج عن أي نشاط مهني، ملكية عقارية أو غير عقارية، منحة، إعانة مالية؛

### 5. الهيئات المكلفة بتسيير المنحة:

تنقسم الهيئات التي تتكفل بتسيير المنحة الجزافية للتضامن على الخصوص والشبكة الاجتماعية على العموم إلى قسمين: المستوى المركزي والمستوى البلدي (تقرير البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة، 2010).

- على المستوى المركزي
  - أ. وزارة التضامن الوطني: وهي الهيئة المركزية للدولة المكلفة بوضع وتحديد معالم السياسة المتبعة في المجال الاجتماعي والتضامن الوطني، ومراقبة النفقات والمساعدات على المستوى الوطني. كما تسهر الوزارة على:
    - وضع برامج من أجل حماية الأشخاص المسنين خاصة من يعانون من مشاكل اجتماعية
    - برامج للأشخاص بدون مأوى... الخ
  - ب. وكالة التنمية الاجتماعية: وهي وكالة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني، تم انشاؤها بالمرسوم رقم 232-96 المؤرخ في 29 جوان 1996. وهو جهاز حكومي يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية من أجل ضمان تسيير الشبكة الاجتماعية والبرامج الموجهة للفئات المعوزة بكل شفافية. وللوكالة مجلس توجيهي ولجان مراقبة. وتسير من طرف مدير عام ولها مكاتب جهوية من أجل تطبيق البرامج على المستوى المحلي.

### - على المستوى المحلي

- أ. المجلس الشعبي البلدي وهو المسؤول المباشر على تطبيق المنحة الجزافية للتضامن على مستوى إقليم البلدية وسنرى صلاحياتها في الجانب التطبيقي عند عرض حالة بلدية يسر.

ب. **الدائرة** وهي هيئة طعن وتسهر على أشغالها، كما تسعى لرقابة البرامج وتقوم في كل ثلاثي بضبط الاحصائيات وتقييم مدى تنفيذ البرامج AFS/IAIG على مستوى البلديات في مجال اختصاصها وتقوم بإرسال للمديرية الولائية للتضامن تقرير مفصل حول النشاط في هذا المجال.

ت. **مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية** وهي هيئة غير ممركرة لوزارة التضامن الوطني

فهي تسهر على تنفيذ كل البرامج والسياسات التي تتبناها الوزارة. ومن مهامها نجد:

- فهي الامر بالصرف لكل ما يتعلق بالشبكة الاجتماعية على مستوى الولاية؛
- يسهر على متابعة ملف فئات المجتمع بدون دخل لجميع البلديات التابعة لإقليم الولاية؛
- تقوم بتقييم الاعتمادات المالية المعبر عنها من طرف البلديات من أجل ضمان دفع المنحة الجزافية للتضامن (أنظر مثال لوثيقة طلب الاعتمادات المالية-الملحق رقم 1)؛
- القيام بعمليات تطهير قوائم المستفيدين من مختلف البرامج؛
- السهر ومتابعة ومراقبة ملفات المستفيدين من المنحة الجزافية والسهر على توفر شروط الاستفادة؛

- استغلال تقارير لجان المصادقة والطعن على مستوى البلديات والدوائر؛
- مراقبة قوائم المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن قبل ارسالها لمصالح البريد من أجل القيام بعملية الدفع مع السهر على احترام الأجال القانونية؛
- مراقبة القوائم الاسمية بعد عملية الدفع؛
- اعداد طلبات الاعتمادات المالية الضرورية من أجل تغطية نفقات الشبكة الاجتماعية؛
- القيام بعملية انخراط المستفيدين من المنحة الجزافية في الضمان الاجتماعي والقيام بدفع الاشتراكات عن طريق وكالة التنمية الاجتماعية؛
- متابعة الاحصائيات المتعلقة بالمستفيدين من المنحة حسب المؤشرات المطبقة؛
- اسداء التعليمات والتوصيات للبلديات والدوائر؛
- استغلال التقارير الصادرة من البلديات؛

○ تنصيب التقنيين المكلفين بمتابعة الشبكة الاجتماعية ومتابعة مهامهم على المستوى البلدي؛

○ السهر على دفع رواتب وأعباء التقنيين الموجودين على المستوى المحلي؛

ح. الملحقات الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية مطابقة لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المتعلق بإنشاء وكالة التنمية المحلية فقد نص على إنشاء ملاحق للوكالة على المستوى الجهوي وهذا من أجل تخفيض الضغط على الهيئة المركزية ومن مهامها في مجال الشبكة الاجتماعية نجد استرجاع الوثائق المحاسبية والمالية المتعلقة بتنفيذ المنحة الجزافية للتضامن.

## 6. مراحل تنفيذ الإجراء:

### - الوسائل المستعملة لتحويل المنحة للمستفيدين:

تعتبر مصلحة الشؤون الاجتماعية المسؤولة تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي على إعداد النفقات التقديرية فيما يتعلق بالمنحة الجزافية للتضامن والاشتراكات الخاصة بالتضامن الاجتماعي وتحضير قوائم الأشخاص المستفيدين من المنحة وكذا مخالصات الدفع مؤشرة من طرف رئيس البلدية. وعلى أساس النفقات التقديرية المعدة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي فإن المدير الولائي للنشاط الاجتماعي يثبت المبلغ المخصص على مستوى الولاية. وعلى أساس النفقات التقديرية المنجزة من طرف مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن للولايات تقوم وزارة التضامن الوطني بإدراجها ضمن مشروع ميزانية التسيير للوزارة والتي تعرض على وزارة المالية للدراسة.

بعد تحديد الغلاف المالي للميزانية السنوية تحول الإعانات المخصصة لوكالة التنمية الاجتماعية تحت عنوان المنحة الجزافية للتضامن والتي تكون بأقساط كل ثلاثة أشهر من طرف الامر بالصرف الرئيسي الوزير المكلف بالتضامن الوطني. ومنه تقوم الوكالة على أساس الحصص المخصصة لكل ولاية مع الاخذ بعين الاعتبار مؤشر الفقر ونسبة البطالة وعدد السكان عند توزيع الاعتمادات المالية.

### - عملية تخلص المستفيدين:

تتم عملية دفع النفقات المتعلقة بالمنحة الجزافية للتضامن إما عن طريق توكيل مدراء النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية لصالح البلديات على شكل اعانات مخصصة (grevées d'affectation spécial) او عن طريق توكيل من طرف الامر بالصرف الرئيسي لحساب خاص. إن دفع النفقات يكون عن طريق شبكة البريد من خلال اتفاقية مبرمة بين الوكالة ومصالح بريد الجزائر والتي من خلالها تتكفل بدفع مستحقات المستفيدين.

توضع الحصيلة النهائية مرفقة بالقوائم الاسمية للمستفيدين لدى المدير الولائي لبريد الجزائر حيث يتم وضع هذه القوائم قبل 20 من الشهر الذي يتبع الشهر الخاص بالدفع.

تقوم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن (DASS) على مستوى الولاية بتحرير طلب الاعتمادات لدى وكالة التنمية الاجتماعية. وعلى أساس هذه الطلبات ومن خلال الملحقات الجهوية للوكالة تقوم بتحرير صك اجمالي بعد التأكد من الاجراء للدفع المتعدد على حسابها البريدي ويكون موجه لمسؤول مركز الصكوك البريدية للجزائر العاصمة مصحوب بوثيقة (PTT) موجهة للقباضات الرئيسية لبريد الجزائر على مستوى الولايات.

وحسب المادة الثانية من الاتفاقية المبرمة بين وزارة البريد ووكالة التنمية الاجتماعية بتاريخ 01 ديسمبر 1996 فإن قوائم المستفيدين من المنحة الجزافية تعد من طرف مديريات الضمان الاجتماعي ويجب ان تحتوي هذه القوائم على أسماء المستفيدين، الرقم التسلسلي الأبجدي، رقم التعريف بالوكالة، المبلغ الذي يستلزم دفعه، مكان يسجل فيه الوصل، الوصف المتعلق ببطاقة التعريف وإعادة تسجيل المبلغ السابق في حالة عدم الدفع.

ومن أجل دفع المنحة يجب على المستفيد أن يقدم بطاقة التعريف الخاصة به أو بطاقة المستفيد من المنحة الجزافية للتضامن وهنا تستفيد إدارة البريد من 2.5 % من مجموع المستحقات المدفوعة. وفي نهاية الفترة المخصصة للدفع ترجع نسخ القوائم المسجل عليها المبالغ غير المدفوعة (45 يوم على الأكثر بعد نهاية عملية الدفع) إلى مديرية النشاط الاجتماعي من قبل مدير الولاية للبريد والذي قد تسلمها سابقا بدوره.

يقوم المحاسب الرئيسي للبريد بتسديد المقدار الإجمالي للمبالغ غير المدفوعة من طرف مكاتب الولاية، عبر صك بريدي والذي يسحب من حسابه ابتداء من آخر يوم من شهر الدفع وطبقا للقائمة.

### المطلب الثاني: تقييم المنحة الجزافية للتضامن على المستوى الوطني

بعد عرض أهم التعاريف المتعلقة بالمنحة سنعرض في هذا المطلب تطور المنحة الجزافية للتضامن على المستوى الوطني قبل التطرق لدراستها على المستوى المحلي في المبحث الثاني.

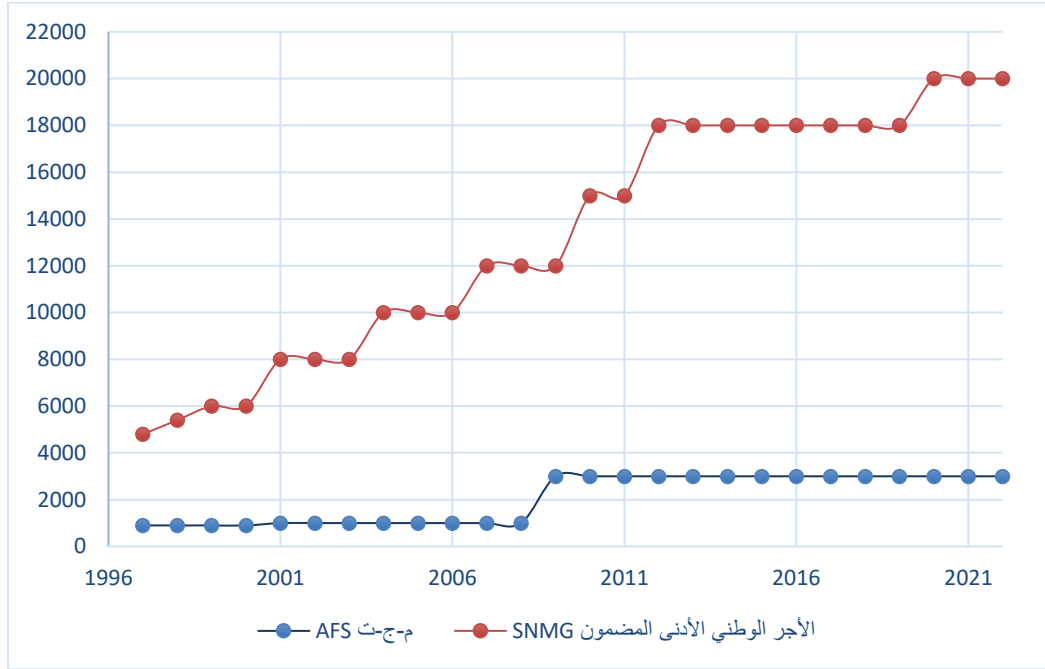
#### 1. تطور قيمة المنحة الجزافية للتضامن بدلالة الأجر الوطني المضمون (1996-2022)

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ ان قيمة المنحة عرفت ثلاثة تعديلات منذ سنة 1996 إلى غاية سنة 2022 (انظر الملحق رقم 02) حيث أصبحت في سنة 2001 تقدر ب 1000 دج بعدما كانت تقدر ب 900 دج مع زيادة ب 120 دج لكل شخص متكفل به في حدود ثلاثة مستفيدين. وفي سنة 2008، تم تسجيل ثاني تعديل بزيادة حيث انتقلت المنحة من 1000 دج إلى 3000 دج في الشهر لكل مستفيد لصالح الأشخاص المسنين أرباب عائلات أو يعيشون في مفردهم، وللأشخاص المسنين أكثر من 60 سنة غير المتواجدين في المراكز المتخصصة وغير المستفيدين من أي دخل. وفي سنة 2009 تم توسيع هذه الزيادة على باقي فئات المنحة الجزافية للتضامن.<sup>1</sup>

ويمكن القول إن تطور قيمة المنحة الجزافية للتضامن لم يساير تطور الاجر الوطني الأدنى المضمون ففي كل الحالات التي عرفت الزيادة فإن نسبة المنحة مقارنة مع الأجر الوطني تمثل حوالي 15 % فقط ما عدى في سنة 2009 عندما عرفت قيمة المنحة زيادة 3000 دج مع بقاء قيمة الأجر تساوي 12000 دج لتمثل في هذه الحالة 25 % للتراجع بعد ذلك عند رفع الأجر الوطني إلى 18000 دج سنة 2012 ثم 20000 دج سنة 2020.

<sup>1</sup> وبتاريخ 2023/04/01 طلب رئيس الجمهورية من الحكومة دراسة رفع المنحة و في اجتماع مجلس الوزراء 2023/04/16 تقرر في مرحلة أولى رفع منحة التضامن إلى 12 ألف دينار لمن يتقاضى 10 آلاف دينار وإلى 7 آلاف دينار لمن يتقاضى حاليا 3 آلاف دينار، حيث ستشمل المراجعة قرابة مليون مستفيد.

شكل رقم 2: تطور قيمة المنحة الجزافية للتضامن بدلالة الاجر الوطني المضمون (1997-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير وكالة التنمية الاجتماعية

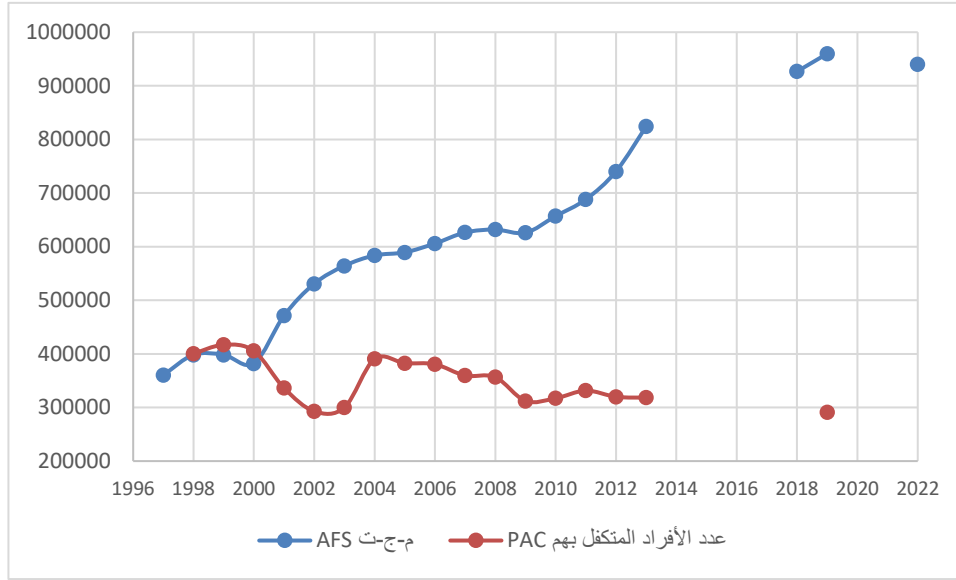
## 2. تطور عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن (1997-2022)

من خلال الشكل رقم 2 يمكن القول إنه تم تسجيل سنة 1997 حوالي 360600 مستفيد من المنحة الجزافية للتضامن و400182 شخص متكفل به سنة 1998 مقابل 824268 مستفيد و318394 شخص متكفل به نهاية سنة 2013. ليرتفع عدد المستفيدين سنة 2018 إلى 926710 شخص ليرتفع مجددا سنة 2019 إلى 959883 شخص ثم انخفض إلى حوالي 940000 شخص سنة 2022 وهذا راجع بالأساس للإجراءات الخاصة بجائحة كورونا.

وفي تصريح لمدير الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية السيد جمال الدين بن سنان أن أكثر من 750000 شخص استفاد من المنحة التي ارتفعت من 1000 دج الى 3000 دج ابتداء من 28 فيفري 2009. والتي تم دفعها بأثر رجعي من جانفي 2008.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Le Quotidien d'Oran, 17 février 2009, Augmentation de la pension pour 750.000 personnes, <https://algeria-watch.org/?p=12686> consulté le 08/04/2023 à 00.40

شكل رقم 1: تطور عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن (1997-2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير وكالة التنمية الاجتماعية

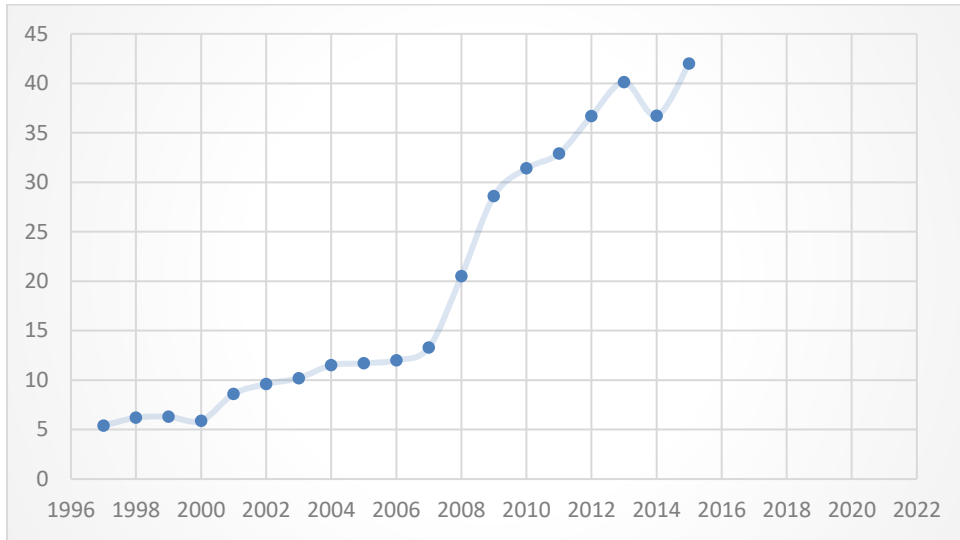
### 3. تطور الاعتمادات المالية الخاصة بالمنحة الجزافية للتضامن (1997-2022)

وبلغ مجمل الاعتمادات المسجلة خلال سنوات 1997-2013 أكثر من 5.4 مليار دج و40.1 مليار دج أي زيادة ب 642.6%.

وتعود أسباب هذه الزيادة الى:

- المراجعة بالزيادة لقيمة المنحة،
- ارتفاع عدد المستفيدين من المنحة
- ارتفاع قيمة الاشتراكات الاجتماعية المسجلة على عاتق الدولة والتي يتم حسابها ب 6 % من الاجر الوطني المضمون الذي انتقل من 4800 دج/شهر في سنة 1997 الى 18000 دج/شهر سنة 2013 إلى 20000 دج/شهر سنة 2022.

شكل رقم 4: تطور الاعتمادات المالية الخاصة بالمنحة الجزافية للتضامن (1997-2022)



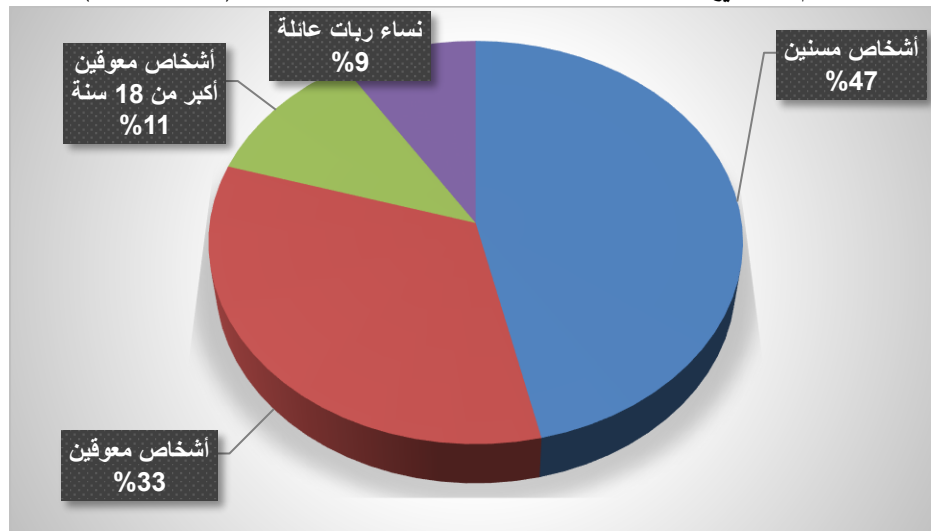
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير وكالة التنمية الاجتماعية

ارتفعت ميزانية المنحة الجزافية للتضامن إلى 42 مليار دج في السنة لنفس عدد الأشخاص وتضاعفت الميزانية بمقدار أربع مرات تقريبا في غضون عشر (10) سنوات، في حين تضاعفت المخصصات ثلاث أضعاف بداية من عام 2009 (دحو وطويل، 2021).

#### 4. تطور فئات المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن (1997-2022)

نلاحظ في الشكل رقم (5) أن أكبر فئة مستفيدة من المنحة هي فئة المسنين بنسبة تقدر 47 % و 33.3 % أشخاص معوقين، ثم 11% للأشخاص المعوقين أكبر من 18 سنة ثم فئة نساء

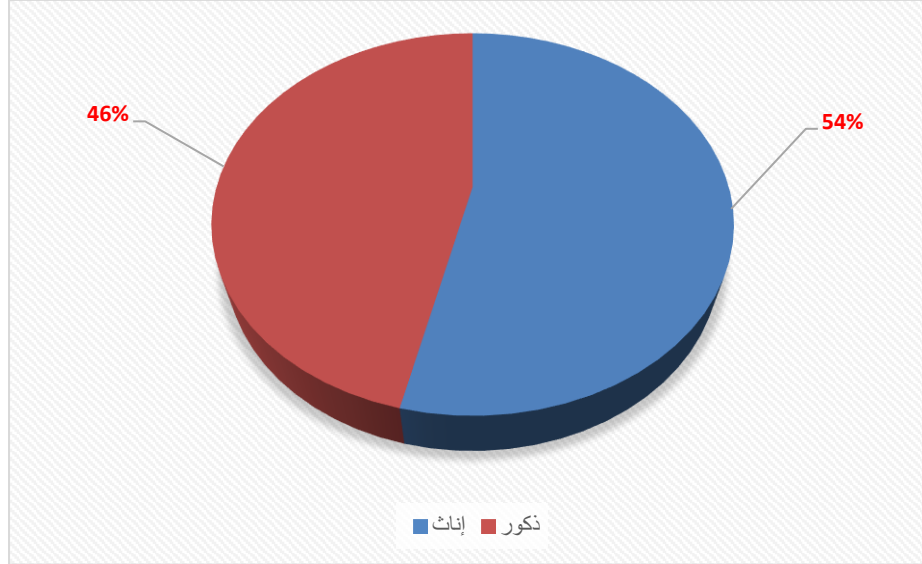
شكل رقم 2: توزيع المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن حسب الفئات (1997-2013)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير وكالة التنمية الاجتماعية

أما حسب توزيع المستفيدين حسب الجنس (1997-2014)، فيبين المنحنى التالي أن نسبة استفاة النساء من المنحة الجزافية يقدر ب 53.75 % مقابل 46.25 % للرجال.

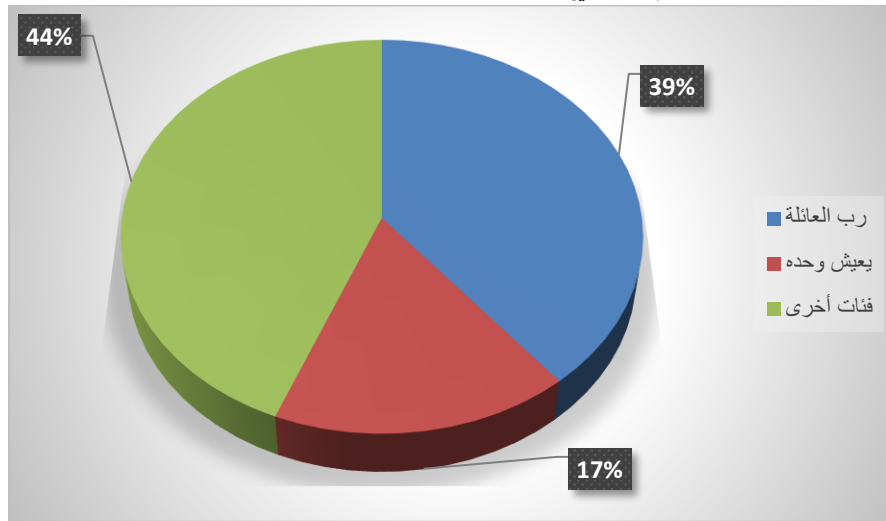
شكل رقم 6: توزيع المستفيدين حسب الجنس (1997-2014)



المصدر: من إعداء الطالبين اعتمادا على تقارير وكالة التنمية الاجتماعية

أما حسب الحالة العائلية للمستفيدين من المنحة فإنه تم تسجيل 39.1 % من المستفيدين يشكلون فئة أرباب العائلات. كما تم تسجيل 17 % من المستفيدين يعيشون بمفردهم.

شكل رقم 7: توزيع المستفيدين من المنحة حسب الحالة العائلية



المصدر: من إعداء الطالبين اعتمادا على تقارير الوكالة والتنمية الاجتماعية

## المطلب الثالث: أهم التعديلات من أجل تحسين المنحة الجزافية للتضامن

## 1. إنشاء التطهير وتحيين القوائم (2005-2013)

إن عمليات تطهير القوائم التي تتدرج ضمن مخططات العمل سمحت بالحصول على فاعلية أفضل وأكبر توجيه للفئات المحتاجة. إن نتائج عملية التحيين والتطهير للقوائم المسجلة خلال الفترة 2005 إلى 2013 يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: نتائج عملية التحيين والتطهير للقوائم المسجلة خلال الفترة 2005 إلى 2013

السنة	عدد المستفيدين المسجلين	عدد الأشخاص الذين لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة	اشخاص تم حذفهم لأسباب أخرى (وفاة، تغيير الإقامة، دخل،...)	المجموع
2005	594429	11306	13943	25249
2006	622971	13863	17706	31569
2007	620540	24310	29837	54147
2008	645248	27730	25324	53054
2009	644328	73576	11475	85051
2010	677849	19663	18255	37918
2011	708460	18585	16064	32649
2012	782186	19184	13264	32448
2013	835037	15561	24853	40414
المجموع	221778	221778	170721	392499
النسبة	56.5	56.5	43.5	100

من خلال هذا الجدول يتضح أن عملية التطهير ومراجعة القوائم سنوياً حققت نتائج جد معتبرة حيث خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2013 تم حذف 392499 شخص من القوائم منهم 56.5% أشخاص لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة و 43.5% تم أبعادهم على أساس الوفاة، تغيير الإقامة.... الخ. كما تبين ان سنة 2009 كانت السنة التي تم فيها تسجيل أكبر عملية تطهير للقوائم وهذا راجع للتعديل الحاصل في قيمة المنحة حيث كان عدد الطلبات كبير بغية الاستفادة من المنحة دون مراعاة لشروط الاستفادة.

كما أن عملية تطهير القوائم سمحت بتجميد 40000 مستفيد وشطب 5000 شخص لا تتوفر فيه الشروط. حيث تتم عملية مراقبة دقيقة لكل الملفات المعلقة حالة بحالة وفي حالة استكمال الملف يتم إعادة الأشخاص المعلقين لقوائم الاستفادة قبل غلق عملية التطهير شهر جوان 2009.

ولقد سجل مجلس المحاسبة على سبيل المثال فيما يتعلق بنفقات سنة 2013 والخاصة بتسيير المنحة الجزافية للتضامن ان عملية الرقابة من اجل القيام بتطهير قوائم المستفيدين أدت إلى شطب 1827 مسجلا فقط إلى غاية مارس 2013 . حيث أن هذه الأخيرة تعرف بعض النقائص، فعمليات التطهير المنجزة لا تعني جميع المستفيدين وليست متبوعة بآليات تعزيز الرقابة (مجلس المحاسبة، ص 168) ويضيف التقرير أن عملية التطهير الخاصة بالمستفيدين بغير حق قليلة الفعالية نظرا لاختلالات في الجهاز الرقابي الموضوع ونقص التنسيق بين الإدارات والهياكل المحلية التابعة لمختلف المتدخلين . وتبقى التحقيقات الاجتماعية تتميز بنقص المصادقية وتعاني اللجان الاستشارية إن وجدت من التهميش (مجلس المحاسبة، ص 153)

## 2. عملية رقمنة تسيير الشبكة الاجتماعية

لقد عملت وزارة التضامن الوطني ومختلف الهيئات العمومية التابعة لها على تطوير برامج معلوماتية تهتم بمتابعة كل النشاطات الموكلة لها. فعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالمنحة الجزافية للتضامن أنشأت وكالة التنمية الاجتماعية برنامج معلوماتي الهدف منه هو التحكم في الوقت الحقيقي لكل المعلومات الخاصة بالمنحة الجزافية للتضامن وقد تم تجريب البرنامج في المرحلة الأولى على مستوى 22 بلدية ثم تمت عملية تعميم البرنامج على المستوى الوطني. هذا البرنامج وطني يتم تثبيته على مستوى كل بلديات الوطن ومديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولايات سنرى أكثر تفصيل عند دراسة حالة بلدية يسر .

كما أن عملية الرقمنة مست ربط كل هيئات وزارة التضامن الوطني مع هيئات وزارة العمل ووزارة الداخلية وهذا من اجل فحص ملفات المستفيدين والاستغناء نهائياً عن الوثائق الورقية التي كانت تطلب في السابق وسنعرض أكثر تفصيل هذه النقطة في المبحث الثاني.

ولم تتوقف عملية عصرنة القطاع عند هذا الحد بل شملت طريقة دفع المنحة حيث قامت وكالة التنمية الاجتماعية بتعديل في طريقة الدفع بعد عميلة تفكير مع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا من اجل عصرنة طريقة الدفع لصالح المستفيدين . ودخلت حيز الخدمة جانفي 2021 حيث أصبح بإمكان المستفيدين من المنحة سحب مستحقاتهم من أي مكتب بريدي على المستوى الوطني بعدما كان محصورا على مستوى مكاتب البريد التابعة لبلدية محل إقامة المستفيد (وأج، 2020).

### 3. نتائج ترشيد المنحة الجزائرية للتضامن على المستوى الكلي

جاء في دراسة قام بها الباحثان دحو وطويل (2021) حول محاولة لتقدير مردود النفقات العمومية الاجتماعية في الجزائر حيث تشير الدراسة أن عدد المستفيدين غير المستحقين في عام 2010 من المنحة الجزائرية للتضامن بلغ % 10 من مجموع المستفيدين؛ وإلغاءها يسمح للدولة باقتصاد ما يعادل مبلغ 5.5 مليار دينار جزائري. وفي سنة 2015 بلغ عدد المستفيدين غير المستحقين حوالي 22400 ، أي حوالي 3 % من إجمالي المستفيدين وبالتالي فهم غير مؤهلين للحصول على المنحة.

وعليه فإن أهم نتائج ترشيد النفقات الاجتماعية المتعلقة بالمنحة الجزائرية للتضامن يذك رمها النقاط التالية:

- طبقا لتعريف محمد شاكر عصفور للترشيد المالي (أنظر ص 11) فإن أهم نتيجة لسياسة ترشيد المنحة الجزائرية للتضامن على المستوى الوطني هو التقليل من تبذير وإسراف المال العام حيث أن عملية تطهير القوائم ساعدت كثيرا من تحقيق هذا العنصر من التعريف.
- وإذا اخذنا تعريف محمد عبد المنعم واحمد فريد مصطفى (أنظر التعريف ص"11) والذي يركز على الفاعلية والتكلفة فإن تبني الإدارة الالكترونية والربط بين مختلف الهيئات ساعد على تحقيق فاعلية أكبر وتخفيض في التكلفة.
- بالإضافة إلى المبالغ المالية التي يمكن اقتصادها جراء تطبيق سياسة تطهير القوائم وتبني الإدارة الالكترونية فإن هناك نتائج أخرى غير مباشرة تتمثل الاثار التي تنتج جراء شطب أشخاص من قوائم المستفيدين فمن الطبيعي إيقاف الاشتراكات في الضمان الاجتماعي وتوقيف كل المزايا المتعلقة ببطاقة الشفاء حيث تقتصد الدولة مبالغ كبيرة كانت توجه للتعويضات الصحية من دواء وتحاليل طبية وغيرها.

## المبحث الثاني: دراسة حالة المنحة الجزافية للتضامن على مستوى بلدية يسر

بعدها رأينا في الفصل الأول تقديمًا شاملاً للنفقات العمومية ومختلف تقسيماتها بما فيها تلك المتعلقة بالنفقات الاجتماعية أو التحويلية، وتقديم حالة المنحة الجزافية للتضامن في الجزائر وشروط الاستفادة منها سنحاول في هذا المبحث تحليل هذه المنحة على المستوى المحلي لمعرفة كيفية انفاقها وما هي أهم الإجراءات المتخذة من أجل ترشيد النفقة على مستوى بلدية يسر<sup>1</sup> ولاية بومرداس.

### المطلب الأول: تقديم شامل للمنحة الجزافية للتضامن على المستوى المحلي

#### 1. الهيئات المكلفة بتسيير الشبكة الاجتماعية

يعتبر المجلس الشعبي البلدي الهيئة المكلفة بتسيير الشبكة الاجتماعية هذه الأخيرة التي توفر للبلدية الإمكانيات المالية والبشرية لتنظيم وإنجاز النشاطات في صالح مواطني البلدية. وتسهر البلدية تحت رئاسة رئيس المجلس الشعبي البلدي على ضمان حسن سير العملية وذلك من خلال:

- تحديد المستفيدين وقبولهم في قوائم المستفيدين؛
- نشر المعلومات لصالح أكبر عدد من المواطنين؛
- استقبال طلبات الاستفادة وتسجيلها؛
- اعداد قوائم المستفيدين شهرياً وارسالها إلى رئيس الدائرة، مديرية الشؤون الاجتماعية للولاية، قباضة الضرائب ما بين البلديات والى اللجنة البلدية للمصادقة؛
- إنشاء ملف خاص بالمستفيدين من أجل مراقبة القائمة الاسمية للدفع؛
- تجهيز مكتب بلدي للنشاط الاجتماعي مجهز بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية والاستعانة بمديرية النشاط الاجتماعي ووكالة التنمية الاجتماعية من أجل تعيين أشخاص مختصين من أجل تسيير الشبكة الاجتماعية؛

<sup>1</sup> تقع بلدية يسر في ولاية بومرداس وتبعد عن العاصمة بحوالي 60 كلم وتتربع على مساحة تقدر ب 67.03كلم2 مع عدد سكان بلغ 33366 نسمة حسب التعداد العام للسكان سنة 2008 (واليا يتعدى هذا العدد بكثير).

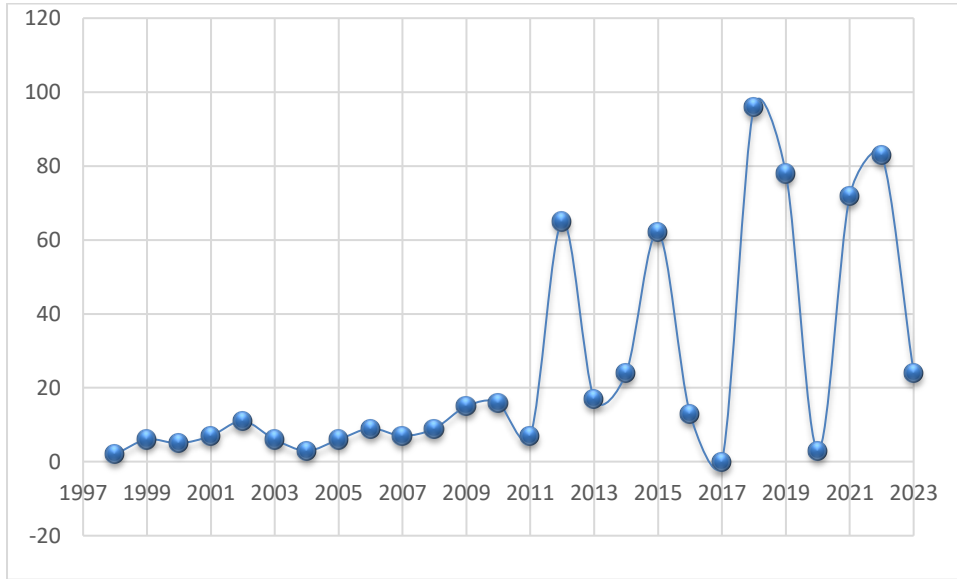
فعلى مستوى بلدية يسر (مكان إجراء التبرص) فتنقسم مصلحة الشبكة الاجتماعية إلى مكتبين: مكتب مكلف بتسيير منحة التمدرس، ومكتب ثاني مكلف بتسيير المنحة الجزافية للتضامن ومنحة المعوقين. كل مكتب يسهر عليه موظف مختص مكلف من وكالة التنمية الاجتماعية واخر من المديرية الولائية للتضامن مع وجود متصرفين إداريين للقيام بالمهام الإدارية.

## 2. عرض حالة المنحة الجزافية للتضامن على مستوى بلدية يسر

### - المستفيدين الجدد كل سنة

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن عدد المستفيدين الجدد يتغير من سنة لأخرى حيث كان لا يتجاوز 16 شخص في سنة من 1996 إلى غاية 2011 ليرتفع فيما بعد في سنوات مختلفة 2012، 2015، 2018، 2019، 2022 مع تسجيل عدم استفاة أي شخص جديد سنة 2017 وهذا راجع لتعليمة تجميد الاستفاة.

الجدول رقم 2: توزيع المستفيدين الجدد من المنحة على مستوى بلدية يسر من 1996 إلى 2023



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات برنامج تسيير المنحة ماي 2023

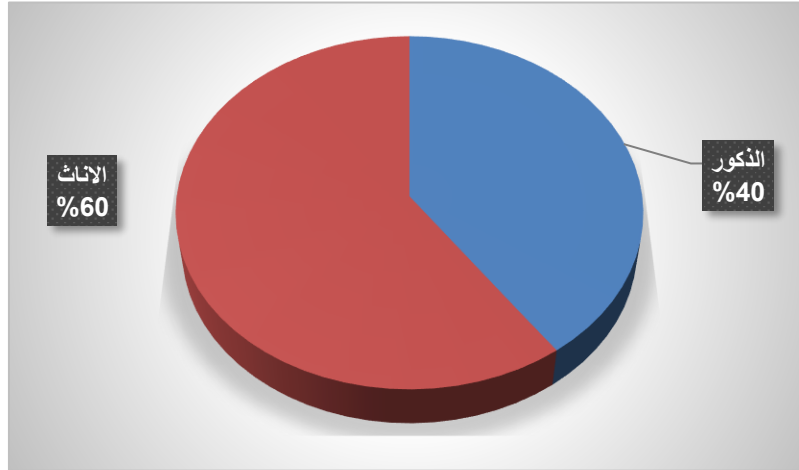
وينقسم المستفيدون الجدد إلى فئتين: فئة الأشخاص المعاقين 100 % أكبر من 18 سنة والفئات الأخرى (المسنين، نساء ربات عائلة، المصابين بالأمراض المزمنة، الخ). كما ان المستفيدين سنة 2022 تم تسجيل 158 شخص أكبر من 60 سنة و 488 شخص أقل من 60 سنة.

وتم تسجيل استفادة أكثر من 128 شخص متكفل به خلال الفترة الممتدة من 2016-2023.

#### - حسب الجنس

من الشكل التالي يتبين لنا ان نسبة الاناث المستفيدين الجدد (2016-2023) من المنحة الجزافية للتضامن تشكل 60 % أي 387 شخص أما الذكور فيمثلون نسبة 40 % أي 257 شخص.

شكل رقم 8: توزيع عدد المستفيدين الجدد من المنحة (2016-2023) بلدية يسر



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات برنامج تسيير المنحة ماي 2023

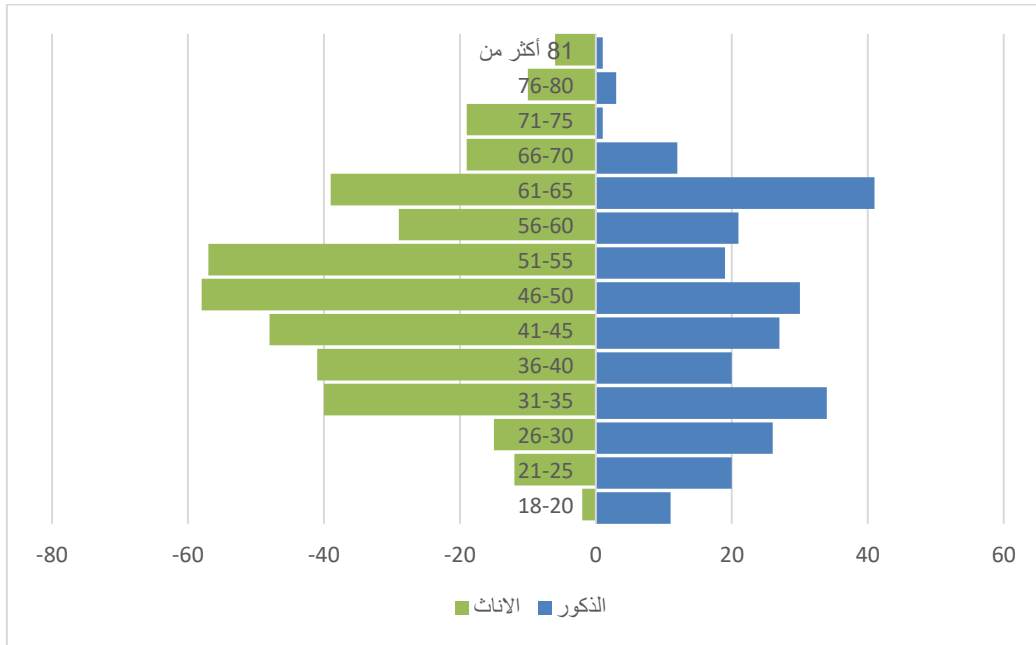
ويتوزع المستفيدون الجدد حسب الجنس وحسب الفئات إلى 38 شخص ذكور من المعاقين أكبر من 18 سنة، و 19 شخص إناث أي مجموع 57 شخص أما باقي الفئات فتشكل النسبة الأكبر ب 221 ذكور في فئة الإعاقة و 368 شخص في باقي الفئات أي مجموع 589 شخص.

الجدول رقم 3: توزيع المستفيدين الجدد حسب الفئة والجنس (2016-2023)

المجموع	اناث	ذكور	
57	19	38	إعاقة
589	368	221	باقي الفئات

ومن خلال هرم الأعمار الخاص بالمستفيدين يتضح جليا الفرق الموجود بين الفئة الذكور و الاناث.

شكل رقم 3: هرم الاعمار للمستفيدين من المنحة

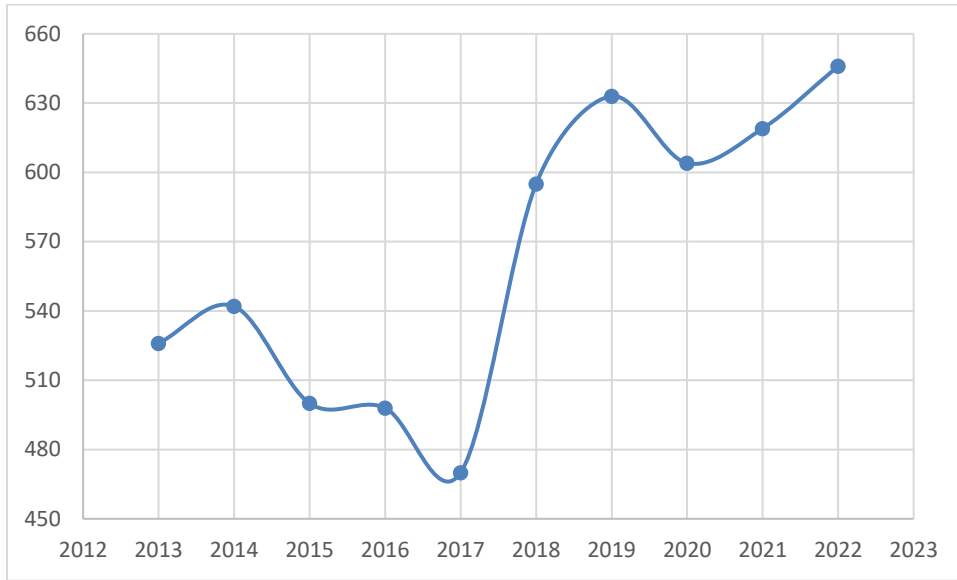


المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات برنامج تسيير المنحة ماي 2023

### - تطور عدد المستفيدين من المنحة على مستوى بلدية يسر 2014-2022

يبين الشكل التالي ان عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن خلال كل سنة على مستوى بلدية يسر عرف تقريبا ثلاث فترات: الفترة الأولى من 2013-2017 والتي تميزت بانخفاض عدد المستفيدين حيث سجل أقل عدد سنة 2017 ب 595 شخص، ثم الفترة الثانية من 2018 و 2019 والتي شهدت ارتفاع وصل إلى 633 شخص، لنسجل بعدها انخفاضا طفيفا سنة 2020 ب 604 شخص لتبدأ الفترة الثالثة بارتفاع مجددا لتصل إلى 646 شخص نهاية 2022 وبداية سنة 2023.

شكل رقم 4: تطور عدد المستفيدين من المنحة خلال الفترة 2014-2022



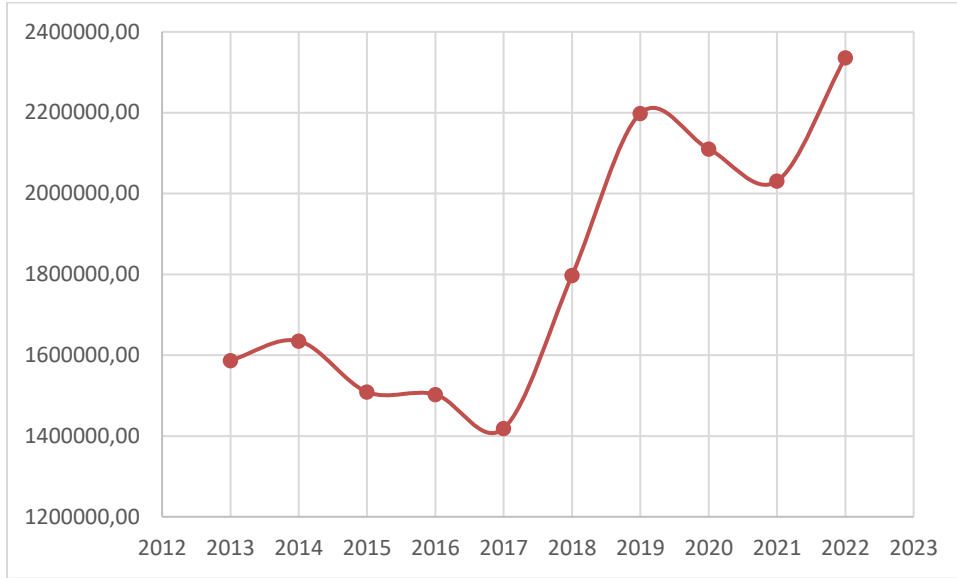
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات برنامج تسيير المنحة ماي 2023

وتجدر الإشارة إلى أنه يتوزع المستفيدين من المنحة الجزافية عبر إقليم ولاية بومرداس بشكل متجانس مع عدد السكان (أنظر الملحق رقم 03) حيث تستفيد البلديات الأكثر كثافة من عدد أكبر من المستفيدين حيث تحتل بلدية برج منايل المرة الأولى بأكثر من 1748 مستفيد تليها بلدية خميس الخشنة ب 1191 مستفيد ثم بلدية بودواو ب 1140 مستفيد. أما بلدية يسر فتحمل المرتبة الخامسة ب 639 مستفيد حسب احصائيات ديسمبر 2019. ويمثل مجموع المستفيدين على مستوى الولاية في نفس التاريخ 13337 مستفيد مع أكثر من 2387 شخص متكفل به (مديرية التخطيط والبرمجة ولاية بومرداس، 2020).

#### - تطور الاعتمادات المالية الخاصة بالمنحة على مستوى بلدية يسر 2014-2022

الملاحظ للشكل التالي يستنتج أن هناك ارتباط قوي بين عدد المستفيدين كل سنة والاعتمادات المالية المسخرة فهي تتراوح من 1586880.00 دج لسنة 2013 لتصل إلى 2336000.00 دج ديسمبر 2022 مع تسجيل سنة 2019 ب 2198240.00 دج.

شكل رقم 11: تطور الاعتمادات المالية الخاصة بالمنحة خلال الفترة 2014-2022 بلدية يسر



## المطلب الثاني: اليات ترشيد المنحة على المستوى المحلي

### 1. عملية الرقابة الإدارية

نظرا للأهداف الاجتماعية الموكلة لجهاز الشبكة الاجتماعية، تتسم مهام المراقبة بأهمية خاصة من أجل:

- أن يفيد بأكمله وبصفة فعالية، الفئات المحرومة المستهدفة؛
- أن يتجنب الآثار السلبية المفسدة التي يمكن أن تنتج أثناء التنفيذ،
- أن يسير بشفافية وبعدل؛
- أن يخضع وباستمرار لعملية تقييم وتقويمات محتملة من أجل تحسين فعاليته

وتنقسم الرقابة الإدارية على المنحة الجزافية للتضامن إلى:

- الرقابة من طرف لجنة البلدية: طبقا للقانون الذي يحدد صلاحية اللجنة المحلية الخاصة بدراسة ملفات الشبكة الاجتماعية لبلدية يسر تجتمع دورياً برئاسة رئيس المجلس البلدي بحضور الأمين العام للبلدية ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية، ورئيس لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة،

ونائب رئيس المجلس البلدي والمكلفة بتسيير مصلحة الشؤون الاجتماعية وعضو متصرف إقليمي (انظر مثال لمقرر انشاء اللجنة، الملحق رقم 04).

ومن أجل دراسة كيفية ترشيد النفقات المتعلقة بالمنحة الجزافية على مستوى بلدية يسر قمنا بأخذ سنة 2022 كعينة لدراستها وهذا من أجل معرفة دور الرقابة الإدارية في الترشيح حيث اجتمعت اللجنة المحلية خلال سنة 2022 أربع (4) مرات:

- المحضر الأول بتاريخ 14 مارس 2022 حيث تم دراسة 61 ملف منها 3 ملف خاص بالأشخاص المصابين بمرض مزمن، و9 ملفات للأشخاص المعوقين أكثر من 18 سنة، 5 ملفات للعائلات التي تتكفل بأشخاص معوقين الذين يقل سنهم عن 18 سنة، 8 ملفات خاصة بالنساء ربات عائلة، و4 ملفات للأشخاص المسنين.
- المحضر الثاني بتاريخ 12 جوان 2022 حيث تمت معالجة 59 ملف منها 30 ملف خاص بالأشخاص المصابين بمرض مزمن، و4 ملفات للأشخاص المعوقين أكثر من 18 سنة، 18 ملف للعائلات التي تتكفل بأشخاص معوقين الذين يقل سنهم عن 18 سنة، 4 ملفات خاصة بالنساء ربات عائلة، و4 ملفات للأشخاص المسنين.
- المحضر الثالث بتاريخ 29 سبتمبر 2022 حيث تمت معالجة 31 ملف منها 11 ملف خاص بالأشخاص المصابين بمرض مزمن، و5 ملفات للأشخاص المعوقين أكثر من 18 سنة، 0 ملفات للعائلات التي تتكفل بأشخاص معوقين الذين يقل سنهم عن 18 سنة، 4 ملفات خاصة بالنساء ربات عائلة، و6 ملفات للأشخاص المسنين و1 ملف خاص بالصم والبكم.
- المحضر الرابع بتاريخ 20 ديسمبر 2022 حيث تمت معالجة 15 ملف منها 10 ملفات خاص بالأشخاص المصابين بمرض مزمن، و01 ملف للأشخاص المعوقين أكثر من 18 سنة، 01 ملفات للعائلات التي تتكفل بأشخاص معوقين الذين يقل سنهم عن 18 سنة، 01 ملفات خاصة بالنساء ربات عائلة، و02 ملفات للأشخاص المسنين.

الجدول رقم 3: عدد الملفات المدروسة على مستوى اللجنة المحلية لبلدية يسر سنة 2022

ديسمبر 2022	سبتمبر 2022	جوان 2022	مارس 2022	
10	11	30	35	الأشخاص المصابين بمرض مزمن
1	5	4	9	الأشخاص المعوقين أكثر من 18 سنة
1	0	0	5	العائلات التي تتكفل بأشخاص معوقين الذين يقل سنهم عن 18 سنة
1	4	4	8	النساء ربات عائلة
2	6	18	4	المسنين
0	1	0	0	صم بكم
0	1	0	0	المكفوفين
<b>02</b>	<b>03</b>	<b>03</b>	<b>0</b>	المرفوضين
17	28	56	61	المجموع

من اعداد الطالبتين بناء على محاضر اجتماع اللجنة البلدية ويتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أنه خلال سنة 2022 رفضت اللجنة 07 ملفات لأشخاص أثبت التحقيق الاجتماعي أنهم ميسوري الحال حيث لا يتوفر فيهم الشرط المتعلق بالحالة الاجتماعية وعليه يعتبر هذا الإجراء كنوع من الرقابة القبلية وقد سمح بتوفير نفقات عمومية توجه لمستحقيها. ويبين الجدول التالي قيمة المبالغ التي تم ترشيدها فقط من خلال التحقيق الاجتماعي. كما ان هناك من يتم رفض ملفاتهم بناء على التحقيق الإداري وهذا سنفصل فيه عند عرض عنصر الإدارة الإلكترونية.

الجدول رقم 4: تكلفة شخص واحد مستفيد من المنحة دج

تكلفة الشخص الواحد		
السنوي	الشهري	
36000	3000	المنحة الجزافية للتضامن
14400	1200	اشتراكات الضمان الاجتماعي 6% من الاجر المضمون
900	75	مستحقات بريد الجزائر 2.5%
51300	4275	المجموع/الفرد
359100	29275	الترشيد /7 أشخاص

من اعداد الطالبتين بناء على محاضر اجتماع اللجنة البلدية

وعليه فإن عملية الرقابة على الملفات التي تؤدي إلى رفض الطلب تمكن من توفير مبلغ شهري يقدر ب 4275 دج/للفرد و 51300 دج سنوي/للفرد مع احتساب كل التكاليف المتعلقة بتسيير المنحة الجراحية للتضامن. وعلى هذا الأساس وبناء على التحقيق الاجتماعي استطاعت بلدية يسر توفير مبلغ إجمالي يقدر ب 359100 دج /سنوي.

- الرقابة من طرف اللجنة الطبية المتخصصة: ومن مهام هذه اللجنة تطهير القوائم على مستوى الولاية وعقد اجتماعاتهم بصفة دورية وذلك بالتنسيق مع مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية. وتتشكل هذه اللجنة حسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 96-470 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 من المدير المكلف بالحماية الاجتماعية بصفته رئيساً، طبيب في الأمراض العقلية، طبيب في أمراض العظام، طبيب في أمراض الأذن والأنف والحنجرة، طبيب عام، ممثل المصالح المكلفة بالصحة في الولاية، ممثل المصالح المكلفة بالمالية على المستوى المحلي وممثلان عن البلديات الأكثر أهمية.

- الرقابة من طرف اللجنة الولائية المكلفة بتصفية ملفات المستفيدين من الشبكة الاجتماعية: حيث أنه بناء على تعليمة وزارية رقم 2314 المؤرخة في 08/06/2022 الصادرة من طرف الأمين العام لوزارة التضامن الوطني والمتعلقة بإجراءات تصفية قوائم المستفيدين من الشبكة الاجتماعية AFS/IAIG، تم تشكيل لجنة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي لولاية بومرداس تضم كل من (الملحق رقم 05):

- مدير النشاط الاجتماعي؛
- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو نائبه؛
- ممثل لوكالة التنمية الاجتماعية؛
- ممثل الدائرة؛
- رئيس المصلحة أو رئيس مكتب الشبكة الاجتماعية على مستوى المديرية؛
- التقني السامي المعين من وكالة التنمية الاجتماعية على مستوى المديرية.

تتكفل هذه اللجنة وفق نفس التعليمات على تصفية قوائم المستفيدين في إطار الشبكة الاجتماعية، مراقبة ومراجعة القوائم، توزيع الحصص الخاصة بالشبكة الاجتماعية وفي الأخير تحرير التقارير الخاصة باللجنة.

من خلال كل ما سبق نؤكد صحة الفرضية الأولى المتعلقة بألية الرقابة الإدارية والتي تعتبر من آليات ترشيد النفقات العمومية الاجتماعية وهذا من خلال فحص الملفات المودعة عند الطلب من طرف أعوان مصلحة الشؤون الاجتماعية على مستوى البلدية، ثم عملية الرقابة من طرف اللجنة المحلية ومنه التحقيق الاجتماعي لنصل إلى عملية الرقابة من طرف اللجنة الطبية الولائية التي تهتم بالجانب الصحي للمستفيد.

## 2. الإدارة الالكترونية "البرنامج المعلوماتي لتسيير الجهاز FS-PRO و FS-WIL-DASS"

من أجل عصرنه نشاطها قامت وزارة التضامن الوطني بإنشاء برنامج معلوماتي خاص بتسيير المنحة الجغرافية للتضامن وهو برامج معلوماتي ينقسم إلى جزئين: الجزء الأول موجه للبلديات ويسمى FS-PRO والثاني موجه لمديريات التضامن الوطني على مستوى الولايات ويسمى FS-WIL-DASS ولقد شهد هذا البرنامج عدة تحديثات منها:

سنة 2018 شهدت انطلاق طبعة 2.7.3 الخاصة بالبرنامج FS-PRO ونسخة 1.7.3 الخاصة بالبرنامج FS-WIL-DASS وقد تميزت هاتين النسختين بإدخال الرقم الوطني الوحيد (NNI) للمستفيدين من البرنامج الاجتماعية التي تسيير من طرف وكالة التنمية الاجتماعية. ومن أجل الحصول عليه يجب إدخال كل البيانات الإدارية للأشخاص المدرجين في البرنامج (الاسم واللقب، تاريخ الميلاد، رقم وطبيعة شهادة الميلاد)، بما فيهم الأطفال المعاقين أقل من 18 سنة وكذا الأشخاص ذوي صلة بالمستفيد ونقص الزوج أو الزوجة أو الوالدين حسب حالة المستفيد.

شكل رقم 11: واجهة البرنامج المعلوماتي FS-PRO



أما النسخة الحالية فهي 3.1.9 والتي عرفت عدة إضافات ومن أهم وظائف البرنامج ما يلي:

- تسجيل كل الملفات المتعلقة بطلبات المنحة الجغرافية للتضامن؛
- التسجيل في الضمان الاجتماعي؛
- تسجيل الطلبات الخاصة ببطاقات الإعاقة بمختلف أنواعها؛
- إصدار شهادة الاستفادة والشطب.
- تخزين قوائم المستفيدين من المنحة.
- إعداد مخالصات الدفع.

شكل رقم 12: نافذة البرنامج الخاصة بالمستفيدين من المنحة



ومن أجل ترشيد النفقات المتعلقة بالمنحة الجزافية للتضامن فإن البرنامج المعلوماتي يوفر عدة وظائف نذكر منها:

- طلبات الاعتمادات المالية؛
- قائمة الأشخاص المقصين خلال شهر التخليص مما يجعل العملية تجرى في وقتها؛
- قائمة الأشخاص المدرجين

### 3. ربط الإدارات عن طريق الأنترنت

اعتمدت وزارة التضامن الوطني على مبدأ الأنترنت في تسيير المهام المكلفة إليها حيث قامت بفتح حساب إلكتروني لكل تقني على المستوى المحلي يضمن اسم المستخدم وكلمة السر يستطيع من خلالها للتقني الموكل بتسيير الشبكة الاجتماعية من الولوج إلى عدة قواعد بيانات وطنية والبحث عن وضعية طالب المنحة كحالته الاجتماعية والمهنية وفي إطار المنحة الجزافية للتضامن ومن خلال البوابة الإلكترونية يمكن الكشف عن وضعية المستفيد بالنسبة ل:

- **الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)** حيث كان في السابق يطلب من صاحب الطلب على المنحة تقديم شهادة عدم الانتساب والتي يتحصل عليها المعني من مراكز الصندوق بعد تقديم هذا الأخير لشهادة الميلاد وبطاقة التعريف الوطنية مما يؤدي إلى بذل عمل إضافي يكون في كثير من الأحيان مكلفا خاصة في فترة تجديد الملفات. فبفضل هذا التطبيق وبعد ربط مصالح مديرية النشاط الاجتماعي مع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، أصبح باستطاعة الموظف المكلف بتسيير الملفات التأكد مباشرة عبر البوابة الإلكترونية ويكون بالتأشير في وثيقة الطلب إذا كان الشخص منتسب أم لا. هذا الإجراء يؤدي إلى الربح في وقت معالجة الملفات وتجنب التأخير وتخفيض التكلفة ومنه ترشيد النفقات العمومية.

- **الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)** وهو صندوق خاص بالتأمين لفئات التجار، الفلاحين، الحرفيين، الأعمال الحرة.... الخ. فمن أجل الاستفادة من المنحة يجب تقديم شهادة عدم الانتساب وهي كسابقتها أصبحت متوفرة عبر البوابة الإلكترونية

- لتسيير الشبكة الاجتماعية فيتم معرفة كل الأشخاص الذين ينتسبون للصندوق أو لا. ويساعد هذا الاجراء من معرفة الأشخاص الذين لهم ديون على مستوى الصندوق بعد الشطب.
- **الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)** بحيث أصبح بإمكان الموظف مراقبة استفاضة الشخص من مداخل الصندوق الوطني للتقاعد كمنحة التقاعد أو منحة الوفاة أو أي منحة أخرى يقدمها الصندوق وكذلك منحة التقاعد الممنوحة من الصناديق الأجنبية.
  - **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)** والذي تم إنشاؤه سنة 1994 وهو تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي حيث قام بدفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006، ثم انطلقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ ثم جهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة.
  - **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية<sup>1</sup> (ANADE)** سابقا (ANSEJ) وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات المصغرة حيث تمنح اعانات مالية لأصحاب المشاريع. من خلال البوابة الالكترونية يمكن كشف كل الأشخاص المسجلين في هذا الجهاز ويتم حذفهم مباشرة من قائمة المستفيدين من المنحة أو رفض ملفهم إذا كان الطلب جديدا.
  - **الوكالة الوطنية للتشغيل<sup>2</sup> (ANEM)** وهي هيئة عمومية تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. فيتم التأكد من عدم استفاضة المعني من التربصات أو التكوين الذي تنظمه الوكالة لفائدة البطالين أو استفادتهم من منحة البطالة.
  - **الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري<sup>3</sup> (CACOBATH)** تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 97-45 الصادر في 26 رمضان 1417، الموافق لـ 04 فيفري 1997، وهو مؤسسة عمومية تتمتع

<sup>1</sup> أنظر [/https://promoteur.anade.dz](https://promoteur.anade.dz)

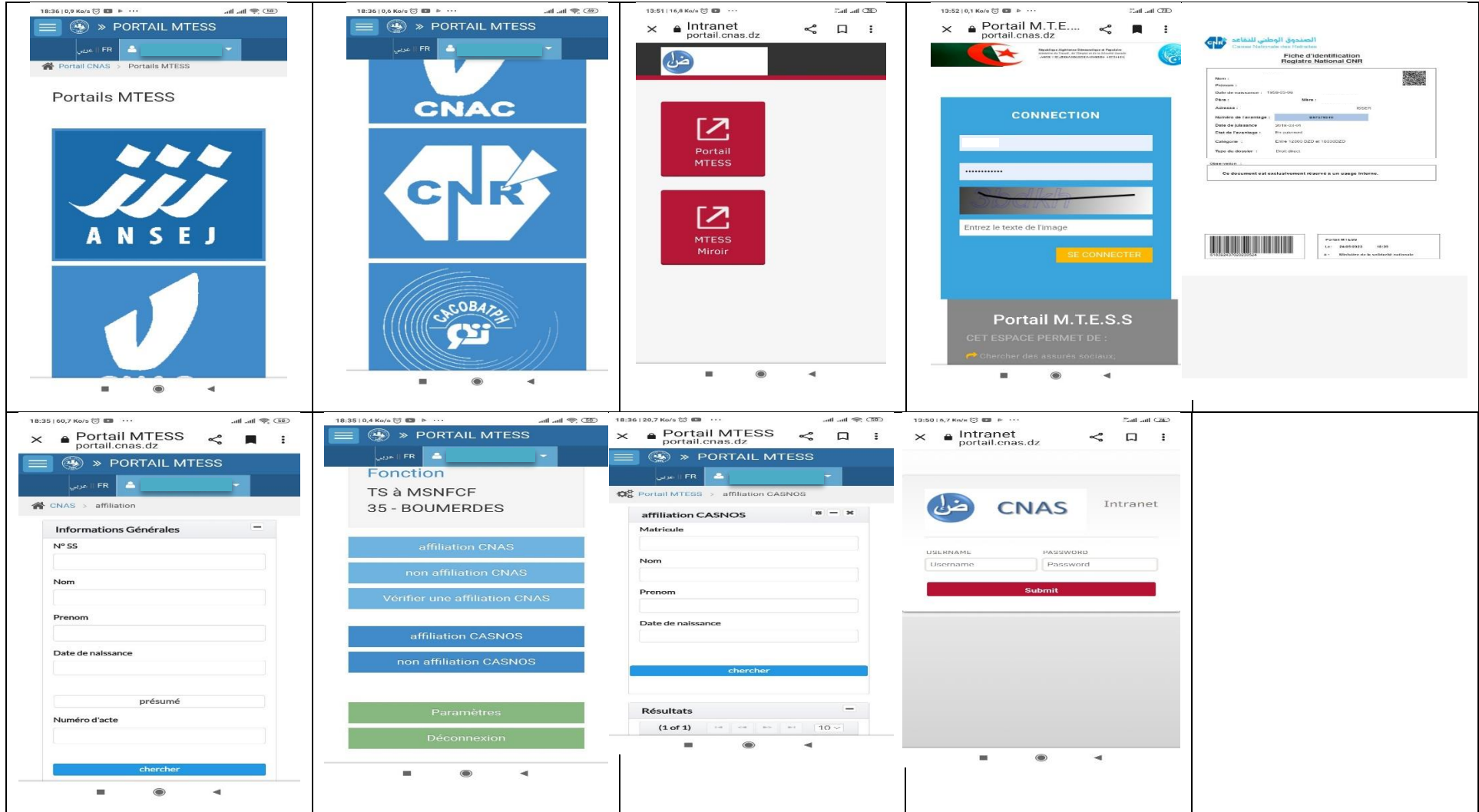
<sup>2</sup> أنظر [/https://www.anem.dz](https://www.anem.dz)

<sup>3</sup> لمزيد من المعلومات [/https://www.cacobatph.dz](https://www.cacobatph.dz)

بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وهو خاضع لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. حيث يسمح هذا الصندوق بالتعويض عن البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، لمجموع العمّال الحاضرين في الورشات المتواجدة في الهواء الطلق أو تحت سماء مفتوح أو بدون مخبأ وفق شروط محددة. ومن خلال البوابة الالكترونية يمكن الكشف عن الأشخاص المستفيدين من تعويضات هذا الصندوق وبهذا يتم رفض/شطب المعني من المنحة الجزافية للتضامن.

- **هيئات أخرى:** يمكن كذلك طلب معلومات من طرف هيئات أخرى من أجل التأكد من الحالة الاجتماعية للشخص مثل غرفة السياحة والحرف التقليدية، الغرفة الفلاحية والتنمية الريفية، المجاهدين والتقاعد في دولة أجنبية حيث تتم هذه المرحلة من طرف مديرية النشاط الاجتماعية تحت سلطة الوالي بإرسال طلب رسمي يشمل قائمة الأشخاص لمختلف الهيئات المذكورة سابقاً

شكل رقم 5 : نوافذ البوابة الالكترونية الخاصة بمسؤولي الشبكة الاجتماعية على المستوى المحلي



وعلى هذا الأساس فإن كل الطلبات الجديدة للاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن يجب أن يتم تسجيلها وبصفة منتظمة في البرنامج المعلوماتي قصد ضمان متابعة دقيقة (حسب البلدية والولاية) لوضعية الطلبات وإحصائها (المقبولة/المؤهلة/المدرجة، الطلبات المؤهلة قيد الانتظار، الطلبات غير المكتملة، الطلبات المرفوضة).

وإذا اخذنا على سبيل المثال طلبات الاستفادة الجديدة فقط من المنحة لسنة 2022 فقد تم رفض ملفات بسبب الحالات التالية:

- ملف واحد خاص بفترة الأمراض المزمنة بسبب الانتساب إلى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM
- ملف واحد خاص بفترة الأمراض المزمنة بسبب أن الزوج متقاعد في CNR
- ملف واحد بفترة الأمراض المزمنة بسبب أن الزوج منتسب ل CNAS
- ملفان خاصان بفترة المعوق الأكبر، أحدهما بسبب عدم تسوية الوضعية أمام CNAS والآخر منتسب ل CNAS ولم يتم شطبه.
- ملف خاص بفترة المسنين مرفوض والسبب أن الأم مستقيدة؛
- ملف خاص بالعائلات المتكفلة بسبب انتساب الأب ل CNAS؛

الجدول رقم 6: ترشيد النفقات نتيجة الإدارة الإلكترونية

تكلفة الشخص الواحد		
السنوي	الشهري	
36000	3000	المنحة الجزافية للتضامن
14400	1200	اشتراكات الضمان الاجتماعي 6% من الأجر المضمون
900	75	مستحقات بريد الجزائر 2.5%
51300	4275	المجموع/الفرد
350/دج 350/دج 7 اشخاص		اقتصاد في الأوراق 10 و/للفرد
359450	29275	الترشيد / 7 أشخاص

هذه النتائج خاصة فقط بالملفات الجديدة لكن عملية تجديد الملفات كل سنة ينتج عنها شطب عدد معتبر من المستفيدين وتساعد البوابة الإلكترونية من فحص كل الشروط المتعلقة بالاستفادة وترجع أهم أسباب الشطب إلى:

- **الوفاة** ففي الغالب يتم التعرف على حالة وفاة المستفيد عن طريق تصريح أهل الميت فيتم التأكد مباشرة من بوابة الحالة المدنية في حالة عدم احضار شهادة الوفاة، لكن هناك حالات لا يتم التصريح بها. كما أن هناك إجراء يتم عند تسجيل المبالغ غير المدفوعة من طرف مؤسسة بريد الجزائر وذلك لمدة ثلاثة أشهر متتالية يتم مباشرة استدعاء الشخص والتأكد من أن سبب عدم تقاضي المنحة هو الوفاة أم سبب آخر خاصة إذا كانوا من فئة كبار السن أو أصحاب الأمراض المزمنة.
- **تغيير في الحالة المدنية للمستفيد:** مثلاً إعادة الزواج للنساء ربات العائلة أو حتى المسنين أو زواج المستفيد بشخص منتسب لأحد الهيئات سابقة الذكر.
- **الاستفادة من منح اجتماعية أخرى:** حيث أن القانون يمنع الاستفادة من منحتين اجتماعيتين في نفس الوقت ماعدا منحة التضامن لشهر رمضان التي تعتبر منحة مؤقتة، فمثلاً لا يمكن الجمع بين منحة البطالة والمنحة الجزافية أو بين منحة AGI مع منحة AFS.
- **التغيير في نسبة الإعاقة:** وإن كانت الحالات قليلة إلا أن في بعض الأحيان تحسن في حالة الشخص أو إعادة تقييم الإعاقة من طرف اللجنة الطبية ينتج عنه تغيير في شروط الاستفادة خاصة بالنسبة للأشخاص المعاقين بنسبة 100 % فيتحولون إلى منح أخرى.
- **الحصول على عمل:** وهذا يؤدي إلى فقدان شرط الدخل الذي هو ضروري من أجل الاستفادة من المنحة.
- **عدم تقاضي المنحة لمدة ثلاثة أشهر:** في حالة ما لم يتقاضى المستفيد منحة لمدة ثلاثة أشهر فسوف يشطب مباشرة.

كما أن عملية الرقمنة تساعد في تسهيل القيام بالعمليات التعويضية، وعلى سبيل المثال تم تعويض الأشخاص المعاقين المعنيين برفع المنحة سنة 2019 والمتعلقة بشهري أكتوبر ونوفمبر بأثر رجعي (تعويض 7000 دج لكل شخص/شهر) وكننتيجة تم تسجيل تعويض 16 شخص بمبلغ يقدر ب

112000.00 دج لكل شهر لفئة الأشخاص المعوقين بدون دخل ومصابين بإعاقة بصرية بنسبة تساوي 100 %، و 12 شخص بمبلغ يقدر ب 84000.00 دج لكل شهر بالنسبة لفئة المعوقين أكثر من 18 سنة بإعاقة سمعية تساوي 100 % . و 15 شخص بالنسبة لفئة المعوقين أقل من 18 سنة بمبلغ يقدر ب 105000.00 دج لكل شهر، أي بمجموع شهرين لكل الفئات ب 602000.00 دج. (أنظر الملحق رقم 06). عليه فإن رقمنة القطاع سهلت عملية التعرف على الأشخاص المعنيين بالقرار في ظرف سريع وضمان عدم هضم حقوق المواطنين.

من خلال الجزء المتعلق بالإدارة الالكترونية تم تأكيد الفرضية الثانية حيث تبين أن الإدارة الالكترونية تلعب دورا مهما في ترشيد النفقات الاجتماعية حيث أنها تساهم في منحها لمستحقيها من خلال توفير المعلومة في وقتها ويتم تحديد الشريحة المستفيدة من المنحة كل شهر فأى تغيير في حالة المستفيد تجعله يفقد الحق في المنحة يتم اكتشافه. كما أن الإدارة الالكترونية تساعد في تقليص التكاليف الناتجة عن استخراج العديد من الوثائق فيتم اقتصاد 10 أوراق كانت في السابق مخصصة لاستخراج الشهادات التي تصدر من مختلف الصناديق للتأكد من وضعية وحالة المستفيد. فمثلا عند تجديد طلب الاستفادة سنة 2022 يتم اقتصاد حوالي 6330 ورقة في السنة وهذا فقط لحالة المنحة الجزافية، ويرتفع هذا العدد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المنح الأخرى: منحة المعوقين، منحة التعويض على النشاطات ذات المنفعة العامة وغيرها.

#### 4. القرارات التشريعية

لقد رأينا في الفصل الأول أن من بين أهم الأساليب التي تنتهجها الحكومات من أجل ترشيد النفقات العمومية الاجتماعية هي تقليص في الشريحة المستفيدة من الإعانات أو فرض شروط جديدة، وفيما يخص المنحة الجزافية على الخصوص نجد:

- قرار تجميد المناصب المفتوحة بسبب عجز في الميزانية وترك المناصب الجديدة إلا للحالات المستعجلة فقط.
- قرارات الزيادة في قيمة المنح الاجتماعية يتبعها في كثير من الأحيان تعديل أو تشديد في شروط الاستفادة وهنا وعلى سبيل الذكر:

○ إقرار منحة البطالة والمقدرة ب 13000 دج ثم رفعها إلى 15000 دج في جانفي 2023 أدى بالهيئات المحلية إلى مراقبة المستفيدين من المنحة بإمكانية تسجيلهم في برنامج منحة البطالة مما أدى إلى التنسيق بين الإدارتين من أجل ربط قواعد البيانات الخاصة بكل إدارة.

○ سنة 2009، تقرر "تعميم تثمين المنحة الخاصة بالإعاقة إلى كل المعاقين بنسبة 100% مهما كان نوع الإعاقة، وشن المعاق ومصدر تمويل الاستفادة إلى 10.000 دج، وبالتالي ستشمل المعاقين بنسبة 100% المستفيدين حاليا من المنحة الجزافية للتضامن المقدرة ب 3.000 دج، كما يستفيد أيضا من هذه الزيادة الشهرية في المنحة الجزافية للتضامن، كل الأطفال المعاقين بنسبة 100% أقل من 18 سنة، أي 10.000 دج عن كل طفل معاق. هذا القرار في زيادة المنحة أدى بالكثير من المعاقين أقل من 100% إلى البحث عن كيفية الحصول على بطاقة معاق 100% مما يتطلب ملفا طبيا يسلم من طرف اللجنة الطبية. إلا أن هذا الإجراء ينجر عنه في بعض حالات الإعاقة خاصة الذهنية القيام بعملية الحجر على المعني وتوكيل أحد أفراد العائلة للقيام بعملية التخليص فينتج عن ذلك رفض المعني للاستفادة من المنحة بمجرد طلب شهادة الحجر.

#### - قرارات تخصيص فئات جديدة:

○ المرسوم التنفيذي رقم 336/94 المؤرخ في 24/10/1994 الذين تضمن تطبيق أحكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 جاء هذا المرسوم ليحدد كيفية تعويض الأشخاص بدون دخل حيث أنه تسلم المنحة الجزافية للتضامن لرب العائلة بدون دخل الذي يكون عاجزا بدنيا عن الشغل، و يتوقف دفعها بمجرد أن يشارك فعلا أحد أعضاء العائلة في أنشطة ذات منفعة عامة IAGI و يستعيد رب العائلة المنحة بمجرد أن تنتفي فعلا مشاركة أي عضو من أعضاء العائلة في أنشطة IAIG ومن خلال هذا المرسوم جعل كافة لجان البلدية تعمل على تطهير القوائم من أجل ترشيد النفقة العمومية لتوجيهها لمستحقيها وهذا بالبحث عن الأشخاص الموجودين ضمن برنامج IAGI و حذفهم من قوائم AFS.

○ المرسوم التنفيذي رقم 353/96 المؤرخ 19/10/1996 الصادرة في 20/10/1996. وبناءا على هذا المرسوم فقد تم إضافة النساء ربات عائلة بدون دخل والبالغة من العمر أقل من ستين سنة حيث أن المادة 6 من المرسوم التنفيذي السابق رقم 336/94 يتكلم فقط على رب العائلة. وهنا تم إدخال المرأة ربة العائلة ويطبق عليها نفس الشروط السابقة في حالة استفادتها من تعويض IAIG. وعليه كان من الضروري كذلك القيام بعمليات لتطهير القوائم وإضافة فئة جديدة لهذه المنحة.

○ المرسوم التنفيذي رقم 470/96 المؤرخ في 18/12/1996 وجاء هذا المرسوم ليشرح كيفية تطبيق المادة 162 من الامر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996 والمتعلقة بمقاييس تخصيص منحة شهرية لفئة أخرى وهم الأشخاص الذين يفوق سنهم ستين سنة وغير المسجلين بمؤسسة مختصة وليس لهم أي مورد، بالإضافة للأشخاص الذين لديهم عجز والمصابين بمرض عضال ويفوق سنهم 18 سنة وكذا العائلات التي تتكفل بشخص معاق ليس له مورد ولا يستفيد من المنحة الجزافية. وبمجرد صدور هذا المرسوم أدى إلى زيادة في الطلب من طرف العائلات التي لديها فئات من هذا النوع مما أدى بالهيئات المختصة إلى فحص الطلبات والقوائم.

## خلاصة الفصل

تعتبر المنحة الجزائرية للتضامن من بين أهم المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة الجزائرية للفئات المعوزة من المجتمع إضافة إلى منح أخرى مثل منحة التضامن الخاصة بشهر رمضان، منحة المتمدرس للأطفال، منحة الإعاقة وغيرها. هذه المنح وغيرها تشكل جزء مهما من ميزانية الدولة لذلك فإن الهيئات المسؤولة عن تسييرها تسعى دائما إلى ترشيدها من أجل أن يستفيد منها الأشخاص الحقيقيين وكذا التقليل من التكاليف المتعلقة بتسييرها وهذا من أجل تحقيق فعالية أفضل.

يتبين من هذا الفصل أن المنحة الجزائرية للتضامن تستهدف فئة معينة من المجتمع وفق شروط محددة يكون فيها المشرع الجزائري حريصا على توفرها خاصة ما تعلق بمسألة العوز أي أن الأشخاص المعنيين بهذه المنحة لا يملكون دخلا آخر. ويتم تسيير هذه المنحة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تحت وصاية وزارة التضامن مع التنسيق مع الهيئات المحلية كمديريات النشاط الاجتماعي والبلديات من خلال اللجان الجوارية.

لقد عرفت هذه المنحة تطورا في قيمتها منذ أن تم انشاؤها سنة 1994 من 900 دج لتصل إلى 3000 دج و 10000 دج حسب الفئات سنة 2019 ثم أمر رئيس الجمهورية بإعادة تقييمها والزيادة فيها في 13/04/2023 لتصل إلى 7000 دج و 12000 دج. ونستنتج من هذا الفصل أن الاعتمادات المالية في تزايد مع ارتفاع في عدد المستفيدين من سنة لأخرى. وفي هذا المجال تبنت الحكومة الجزائرية نمطا جديدا في تسييرها وهذا بالاعتماد على مسألة ترشيد النفقات الاجتماعية وهذا بتطهير قوائم المستفيدين دورياً مع التركيز على دور الرقابة الإدارية وتفعيل دور اللجان الجوارية والطبية من أجل تطهير القوائم ومنه تحقيق أكبر قدر من الفعالية. كما أن عصرنة الإدارة العمومية التي تبنته الحكومة الجزائرية ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية التطهير للقوائم حيث عملت وزارة التضامن على الاعتماد على الإدارة الالكترونية والربط بين مختلف الهيئات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المنحة.

إن دراسة حالة بلدية يسر فيما يخص المنحة الجزافية للتضامن بيّنت أن الإجراءات المعتمدة من الحكومة على المستوى الكلي والتي تم تنفيذها على المستوى المحلي قد أثبتت نتائج إيجابية وهذا من خلال ترشيد النفقة من خلال آليات الرقابة الإدارية والإدارة الإلكترونية.

## الخاتمة العامة

إن موضوع النفقات العمومية وكيفية ترشيدها من أهم المواضيع التي يهتم بها في المالية العامة حيث أن مسألة تزايد النفقات مقابل تزايد طلبات الأفراد يجعل من الحكومات تبحث عن أحسن الآليات لتوزيع نفقاتها بشكل فعال. ومن بين النفقات التي تشكل جزءاً معتبراً في ميزانية الدولة نجد التحويلات الاجتماعية والتي تسعى الدولة من خلالها إلى توزيع الدخل على مستوى فئات محدودة الدخل من المجتمع لذلك فهي تسعى إلى ترشيد هذا النوع من النفقات انطلاقاً من المستوى المحلي. وانطلاقاً مما سبق فقد حاولنا في هذه المذكرة الإجابة على السؤال الجوهرى وهو كيف يمكن لبلدية يسر (نموذج للدراسة) من تحقيق ترشيد نفقاتها العمومية الاجتماعية خاصة ما تعلق بالمنحة الجزافية للتضامن؟

وللإجابة عن السؤال الجوهرى السابق فقد رأينا في الفصل المواضيع المتعلقة بالجانب المفاهيمي وهذا حتى نضع القارئ في صميم الموضوع، إذ تناولنا في البداية كل ما يتعلق بالنفقات العمومية والتي هي عبارة عن مبلغ نقدي تصرفه الدولة من خزينتها ويسهر على انفاقها شخص عام من أجل تحقيق منفعة عامة. ومن أهم أنواع النفقات العمومية نجد النفقات الاجتماعية وهي تلك المتعلقة بفئة معينة من المجتمع ولا تهدف لتحقيق فائدة اقتصادية وإنما هي عبارة عن منح ومساعدات.

وأمام ارتفاع حجم النفقات الاجتماعية كان من الضروري تبني سياسة ترشيد النفقات العمومية والتي هي عبارة عن منهج يستهدف إلى استغلال الإمكانيات المتاحة وتوظيفها بطريقة علمية وعقلانية بغية الوصول إلى أعلى نجاعة ممكنة، أي تحقيق أكبر مردود ممكن بأقل كلفة ممكنة. ومن أهم دوافع ترشيد النفقات العمومية نجد مسألة محدودية الموارد وعدم ملاءمة الإجراءات المتبعة. ولكي يتحقق الهدف من عملية الترشيد لابد من توفر عدة عوامل منها تحديد الأهداف والأولويات مع القيام بالقياس الدوري للأداء المتعلق بالنفقات العمومية دون التقصير بتفعيل دور الرقابة. ويتضح لنا في هذا الفصل أن من أساليب ترشيد النفقات العمومية نجد سياسات تخفيض النفقات لعمومية والتي تلجأ إليها الحكومات للتصدي لحالة العجز في ميزانيتها خاصة ما تعلق بالنفقات التحويلية أين نجد مسألة تخفيض في الشريحة المستهدفة أي عدد المستفيدين من التحويلات.

وهنا تعتبر الإدارة الالكترونية كأداة لترشيد النفقات العمومية فهي أولاً تهدف إلى تخفيض في حجم الرواتب وتوفير آلية للرقابة خاصة على المستفيدين من النفقات الاجتماعية. فالإدارة الإلكترونية هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد، وفي هذا الجزء الأخير يتبين لنا كيف يمكن للإدارة الالكترونية أن تساهم في ترشيد النفقات العمومية.

وفي الفصل الثاني حاولنا إسقاط الجانب النظري على حالة نفقة عمومية ذات طابع اجتماعي وهي المنحة الجزائرية للتضامن على مستوى بلدية يسر ولاية بومرداس. فترشيد النفقة على المستوى المحلي يكون له أثر مباشر على المستوى الكلي، فالمنحة الجزائرية للتضامن هي منحة مباشرة مخصصة للفئات العاجزة عن العمل ولا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للخل وتقدر قيمتها ب 3000 دج / 10000 دج حسب الفئة. وقد حدد المشرع الجزائري شروط للاستفادة منها ويسهر على تنفيذها عدة هيئات منها على المستوى المركزي (وزارة التضامن الوطني) ووكالة التنمية الاجتماعية وأخرى على المستوى المحلي (البلديات، مديريات النشاط الاجتماعي).

ومن نتائج هذه الدراسة على المستوى الكلي أن قيمة هذه المنحة عرفت تطورا منذ سنة 1996 لترتفع من 900 دج إلى 3000 دج/10000 دج حسب الفئة سنة 2009، حيث أن هذه الزيادة لم تساير تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون ولا الزيادات التي عرفت أجور الموظفين. كما أن عدد المستفيدين من هذه النفقة في تزايد مستمر من سنة لأخرى مما استوجب القيام بعمليات تطهير ومراقبة لقوائم المستفيدين والتي سمحت بالحصول على فعالية أفضل وأكبر توجيه للفئات المتاحة. كما أن عملية رقمنة الشبكة عموما والمنحة الجزائرية خصوصا ساهم في تحسين الخدمة المقدمة أولا وترشيد للنفقات الاجتماعية وهذا بفضل ربط الجهاز بمختلف الصناديق على المستوى الوطني.

وقد اتضح جليا أن الملاحظات المسجلة على المستوى الكلي هي نفسها على المستوى المحلي حيث أن عدد المستفيدين من المنحة وقيمة الاعتمادات المالية في ارتفاع مستمر وهذا راجع أساساً الى تحيين قيمة المنحة. ومن أجل ترشيد النفقات المتعلقة بالمنحة الجزائرية للتضامن فإن الرقابة الإدارية المؤدات من طرف لجنة البلدية المكلفة بتسيير المنحة الجزائرية تلعب دورا مهما في عملية إعداد القوائم ومراقبتها مع التركيز على التحقيق الاجتماعي الخاص بالأفراد. كما أن عملية الرقابة المنجزة من طرف اللجنة المحلية تتبع برقابة أخرى من طرف اللجنة الطبية المتخصصة والتي تسهر على فحص الجانب الصحي للأفراد من أجل معرفة المستفيدين الحقيقيين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الإدارة الالكترونية للمنحة الجزائرية من خلال برامج معلوماتية متخصصة متوفرة على المستوى البلدية والولاية قد ساهم بطريقة مباشرة في تقليص عدد المستفيدين ومنه التحكم في الاعتمادات المالية وبطريقة غير مباشرة من خلال الاقتصاد في ميزانية التسيير خاصة ما تعلق بالوثائق المستخرجة والتي أصبحت الكترونية وربطها مع مختلف الصناديق الوطنية.

و في الختام فإننا نؤكد صحة الفرضية الأولى المتعلقة بألية الرقابة الإدارية والتي تعتبر من آليات ترشيد النفقات العمومية الاجتماعية وهذا من خلال فحص الملفات المودعة عند الطلب من طرف أعوان مصلحة الشؤون الاجتماعية على مستوى البلدية، ثم عملية الرقابة من طرف اللجنة المحلية ومنه التحقيق

الاجتماعي لنصل إلى عملية الرقابة من طرف اللجنة الطبية الولائية التي تهتم بالجانب الصحي للمستفيد من خلال الجزء المتعلق بالإدارة الالكترونية تم تأكيد الفرضية الثانية حيث تبين أن الإدارة الالكترونية تلعب دورا مهما في ترشيد النفقات الاجتماعية من حيث أنها تساهم في إعطائها لمستحقيها من خلال توفير المعلومة في وقتها فيتم تحديد الشريحة المستفيدة من المنحة كل شهر.

لقد أظهرت هذه الدراسة عدة نتائج منها:

- تمثل النفقات الاجتماعية جزء معتبرا من النفقات العمومية؛
- تزايد مستمر في الاعتمادات المالية ذات الطابع الاجتماعي؛
- ضرورة ترشيد النفقات الاجتماعية انطلاقا من اللجان المحلية، مروراً باللجان الولائية؛
- تعتبر الرقابة الإدارية من آليات التحكم في النفقات الاجتماعية على المستوى المحلي؛
- ساهمت رقمنة وعصرنة الشبكة الاجتماعية من خلال الإدارة الالكترونية من التحكم، المراقبة والترشيد في النفقات الاجتماعية.

ويمكن أن نستخلص من هذه المذكرة بعض التوصيات والاقتراحات منها:

- يجب تدعيم اللجان المحلية بالإمكانيات الضرورية للقيام بعمليات التحقيق الاجتماعي الخاص بالأفراد ففي الكثير من الأحيان تعاني البلديات من نقص في الوسائل التي تساعد في إنجاز التحقيقات الاجتماعية في أحسن الأحوال خاصة مسألة التنقل إلى المناطق النائية؛
- رفض أعضاء اللجنة في كثير من الأحيان لتحمل مسؤولية نتائج التحقيق الاجتماعي وهذا ما يؤدي إلى عدم فاعلية العملية.
- يجب ربط كل بلديات الوطن بشبكة الأنترنت ذات التدفق العالي إذ أنه في كثير من الأحيان يكون مشكل الربط بشبكة الأنترنت عائقا للتأكد من حالات المستفيدين؛
- التكوين المستمر للموظفين للتأقلم مع الإدارة الالكترونية؛
- ضرورة التنسيق بين مختلف الإدارات على المستوى المحلي؛

ومن بين آفاق هذا البحث هو دراسة كل النفقات الاجتماعية المحلية بما فيها منحة النشاطات ذات منفعة عامة، منحة التضامن لرمضان، منحة التمرس وغيرها مع محاولة توسيع نطاق الدراسة ليشمل كل بلديات ولاية بومرداس وهذا من أجل معرفة خصائص كل بلدية ومعرفة درجة الفقر في كل منها مما يساعد على تبني سياسات محلية للتنمية.

## المراجع

- ✓ أزوال، يوسف؛ وليلى، لعجال. (2022). "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحمية بالجزائر"، *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، المجلد 06، العدد، 01، ص: 1513-1534.
- ✓ براهيم، خناطلة؛ ونادية، خلفه. (2020). "ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، المجلد 07، العدد 01، ص: 574-551.
- ✓ البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. (2010). تقرير حول مساهمات الحكومة الجزائرية حول مسائل التقييم الذاتي حول حقوق الانسان، الفقر، الحماية الاجتماعية للمسنين.
- ✓ بن زيدي، عبد اللطيف؛ و قالون، جيلالي. (2019). " دور الرقابة المالية الإدارية في ترشيد النفقات العمومية"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد 05، العدد 01، ص: 478-461.
- ✓ بن موسى، أم كلثوم؛ ويسى، نبوية. (2016)، "ترشيد النفقات العمومية دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013"، *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، العدد 04، ص: 175-198.
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20943>
- ✓ بوجلطي، عز الدين. (2022). "ترشيد النفقات العمومية بين الفعالية الاقتصادية والضوابط القانونية"، *دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية*، المجلد 06، العدد 01، ص: 178-203.
- ✓ بومدين، بن نوار. (2011). *النفقات العامة على التعليم، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية: فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011.*
- ✓ حسين مصطفى، حسين. (2001). *المالية العامة*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ✓ خالد عبد العظيم، أبو غابه؛ حسني محمد، جاد الرب. (2011). *الانفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- ✓ دحو، معتصم؛ و طويل، أحمد. (2021). " محاولة لتقدير مردود النفقات العمومية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1998-2019"، *مجلة اقتصاديات إفريقيا*، المجلد 17، العدد 27، ص: 246-227.
- ✓ رمزي، زكي. (2000). *انفجار العجز*، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع.

- ✓ سعد غالب، ياسين. (2019)، مقدمة في الإدارة الإلكترونية، عمان الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ✓ سلامي، نادية. (2015). الإدارة الإلكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر، العدد 04، ص 184-204.
- ✓ سوزي، عدلي ناشد. (2000). الوجيز في المالية العامة، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- ✓ صادق، جميلة؛ دربال، عبد القادر. (2019). " إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، ص: 56-66.
- ✓ عادل أحمد، حشيش. (1992). اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- ✓ عصام عبد الفتاح، مطر. (2008). الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح. مصر، دار الجامعة الجديدة.
- ✓ غنيم، أحمد. (2003)، الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، مصر.
- ✓ مجلس المحاسبة. (2014). التقرير السنوي لسنة 2013.
- ✓ محمد سمير، احمد. (2008). الإدارة الإلكترونية. عمان، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- ✓ محمد عباس، محرزي. (2003). اقتصاديات المالية العامة، الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
- ✓ محمد عمر، ابو دوح. (2006). ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة. مصر: دار الجامعية.
- ✓ مصطفى، الفار. (2008). الإدارة المالية العامة. الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع.
- ✓ مصطفى يوسف، كافي. (2011). الإدارة الإلكترونية... إدارة بلا أوراق، دمشق سوريا، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- ✓ نجم عبود، نجم. (2004). الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، (المملكة لعربية السعودية، الرياض: دار المريخ.

- ✓ نعيمة، العربي؛ فوزية قديد ولعراب سارة (2021)، "سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية لمواجهة الأزمات-أزمة جائحة ك ورونا"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجل 09 ، العدد 01، ص:897-915.
- ✓ وأج، إمكانية سحب المنحة الجزائرية للتضامن من أي مكتب بريدي، يوم 22 ديسمبر 2022، [aps.dz/ar/sa,te-science.dz](https://aps.dz/ar/sa,te-science.dz) consulté le 01/05/2023 à 12.15
- ✓ وكالة التنمية الاجتماعية. (2014)، دليل الإجراءات: المنحة الجزائرية للتضامن، طبعة أبريل 2014، وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة.
- ✓ يوسف، سداوي؛ والحسين، عمروش. (2019)، "الحق في الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين على ضوء التشريع الجزائري"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، المجلد 10، العدد 03، ص 670-691.
- ✓ محمد، البنا. (2008) *اقتصاديات المالية العامة*، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- ✓ بودة، يوسف. محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، اسنة الجامعية 2018/2017.
- ✓ محمد شاكر، عصفور. (2008). *أصول الموازنة العامة*. الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر.
- ✓ محمد عبد المنعم، عفر وأحمد فريد، مصطفى. (1999). *الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق*، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- ✓ عثمان محمد غنيم. (2016). *التخطيط أسس ومبادئ عامة*، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ✓ مديرية التخطيط والبرمجة ولاية بومرداس، (2020). *تقرير السنوي لسنة 2020*.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 353-96 المؤرخ في 19 أكتوبر 1996، المتمم للمرسوم رقم 94-336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994، المتعلق بمنح تعويضات الشبكة الاجتماعية.(AFS-IAIG)
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 336/94 المؤرخ في 24/10/1994 *الجريدة الرسمية* رقم 71 ص 13 الصادرة في: 1994/11/02. <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 353/96 المؤرخ 19/10/1996 *الجريدة الرسمية* رقم 62 ص 8 الصادرة في: 1996/10/20. <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 470/96 المؤرخ في 18/12/1996 الجريدة الرسمية رقم 83 ص 20 الصادرة في: سنة 1996 (<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> .)
- ✓ القرار الوزاري المشترك رقم 06/01 المؤرخ 08/01/2001 خاص باستفادة فئة المكفوفين من المنحة الجزافية للتضامن.
- ✓ الامر 27-95 مؤرخ 30-12-1995 قانون المالية لسنة 1996 المادة 162 الجريدة الرسمية رقم 82 ص 71 الصادرة في: 31/12/1995  
<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- ✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ 27/10/2008 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ 21/02/2001 المتضمن رفع منح الشبكة الاجتماعية الجريدة الرسمية رقم 68 ص 36 الصادرة في: 03/12/2008.
- ✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ 27/10/2008 يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ 21/02/2001 المتضمن رفع منح الشبكة الاجتماعية الجريدة الرسمية رقم 68 ص 36 الصادرة في: 03/12/2008.
- ✓ OCDE, 2019, les dépenses sociales (SCX) 2020. En ligne  
<http://www.oecd.org/social/expenditure.htm>

## الملاحق

ولاية بومرداس  
دائرة بيسر  
مكتب بيسر

## .. طلب الإعتمادات المالية ..

شهر ديسمبر 2015

V02.01.2014

المبلغ	إناث	ذكور	التعويض	
324,000.00	72	36	A- المسنين	القطعة الأولى
0.00	0	0	B- المعوقين	
171,000.00	57		C- المعاق ربات عائلة أقل من 60 سنة	
495,000.00	129	36	المجموع 1	القطعة الثانية القطعة الثالثة
8,880.00	50	24	لاتخصص تحت الكفالة 3	
81,000.00	20	7	D- المكفولين	
84,000.00	27	1	E- المسنين	
159,000.00	19	34	F- المعوقين أكبر من 18 سنة	
612,000.00	130	74	G- المصدين - آلامراض المزمنة أكبر من 18	
69,000.00	7	16	H- تعذلات المتكفلة بالمعاقين أقل من 18 سنة	
1,005,000.00	203	132	المجموع 2	
1,508,880.00	332	168	المجموع العام	

بيسر يوم 02-12-2015

رئيس المجلس الشعبي البلدي



الملحق 1: وثيقة طلب الاعتمادات المالية لشهر ديسمبر 2015

## الملحق 2: تطور قيمة المنحة 1997-2022

المبلغ بالدينار				السنوات
AFS/SNMG	الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG	عدد الأفراد المتكفل بهم PAC	م-ج-ت AFS	
18,75	4800	120	900	1997
16,67	5400	120	900	1998
15,00	6000	120	900	1999
15,00	6000	120	900	2000
12,50	8000	120	1000	2001
12,50	8000	120	1000	2002
12,50	8000	120	1000	2003
10,00	10000	120	1000	2004
10,00	10000	120	1000	2005
10,00	10000	120	1000	2006
8,33	12000	120	1000	2007
8,33	12000	120	1000	2008
25,00	12000	120	3000	2009
20,00	15000	120	3000	2010
20,00	15000	120	3000	2011
16,67	18000	120	3000	2012
16,67	18000	120	3000	2013
16,67	18000	120	3000	2014
16,67	18000	120	3000	2015
16,67	18000	120	3000	2016
16,67	18000	120	3000	2017
16,67	18000	120	3000	2018
16,67	18000,00	120	3000	2019
15,00	20000,00	120	3000	2020
15,00	20000,00	120	3000	2021
15,00	20000,00	120	3000	2022

## الملاحق 3: المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن على مستوى بلديات ولاية بومرداس 2019/12/31

Communes	Nbre bénéficières de PIAIG	Allocation forfaitaire de solidarité	
		Nbre de bénéficière	PAC
Boumerdès	6	344	129
Corso	7	212	64
Tidjelabine	12	200	45
<b>Total Daïra</b>	<b>25</b>	<b>756</b>	<b>238</b>
Bordj Menaïel	54	1748	157
Djinet	20	554	26
Leghata	28	301	93
Zemmouri	7	287	75
<b>Total Daïra</b>	<b>109</b>	<b>2890</b>	<b>351</b>
Boudouaou	21	1140	205
Boudouaou El Bahri	1	177	32
Bouzegza Keddara	23	131	35
El Kharrouba	6	169	23
Ouled Hedadj	0	252	28
<b>Total Daïra</b>	<b>51</b>	<b>1869</b>	<b>323</b>
Dellys	32	452	100
Afir	38	229	75
Ben Choud	12	220	51
<b>Total Daïra</b>	<b>82</b>	<b>901</b>	<b>226</b>
Isser	75	639	102
Chabet El Aneur	11	431	75
Si Mustapha	9	137	34
Timezrit	19	240	55
<b>Total Daïra</b>	<b>114</b>	<b>1447</b>	<b>266</b>
Khemis El Khechna	4	1191	134
Hammedi	2	615	99
Larbatache	2	406	56
Ouled Moussa	1	798	31
<b>Total Daïra</b>	<b>9</b>	<b>3010</b>	<b>320</b>
Naciria	78	558	50
Ouled Aïssa	21	258	93
<b>Total Daïra</b>	<b>99</b>	<b>816</b>	<b>143</b>
Thenia	11	219	49
Ammal	16	184	74
Beni Amrane	24	401	205
Souk El Had	4	91	19
<b>Total Daïra</b>	<b>55</b>	<b>895</b>	<b>347</b>
Baghlia	18	224	46
Taourga	27	141	28
Sidi Daoud	16	388	99
<b>Total Daïra</b>	<b>61</b>	<b>753</b>	<b>173</b>
<b>Total Wilaya</b>	<b>605</b>	<b>13337</b>	<b>2387</b>

الملحق 4: مقرر انشاء لجنة اجتماعية لدراسة ملفات الشبكة الاجتماعية

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية بومرداس

بلدية يسر

بلدية يسر

مقرر رقم: 33 ..... مؤرخ في: 28 مارس 2022

يتضمن إنشاء لجنة اجتماعية .

- ان رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية يسر ،
- بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في: 1984/02/04 المتضمن التنظيم الاقليمي للبلاد المعدل و المتمم .
- بمقتضى القانون رقم: 11/10 المؤرخ في: 2011/06/22 المتضمن قانون البلديات المنتم .
- بناء على محضر تصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي وتعيين السيد / رحاب نذير رئيسا له بتاريخ 2021/12/20 .
- بناء على القرار رقم: 2825/21 المؤرخ في 2021/12/28 المتضمن دوام السيد/ رحاب نذير بصفته رئيس للمجلس الشعبي البلدي لبلدية يسر .

- باقتراح من السيد / الأمين العام للبلدية

\* يقرر \*

المادة الأولى: تنشأ على مستوى البلدية لجنة ذات طابع إجتماعي من أجل دراسة ملفات الشبكة الاجتماعية

يتأسسها رئيس المجلس الشعبي البلدي ، السيد / رحاب نذير .

وتتشكل اللجنة من الأعضاء الآتية أسماءهم /

- |  |            |
|--|------------|
| ، أمين عام لبلدية يسر ،  | - السيد /  |
| يس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب لبلدية يسر | - السيد /  |
| رئيس لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة لبلدية يسر ،              | - السيد /  |
| ، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية يسر ،                    | - السيد /  |
| ، المكلفة بتسيير مصلحة الشؤون الاجتماعية ،                       | - السيدة / |
| متصرف اقليمي ببلدية يسر ،  | - السيدة / |

المادة الثانية: / يبدأ سريان اشغال اللجنة من تاريخ اول مارس عام الفين و اثنان و عشرون .

المادة الثالثة: / يكلف كل من السادة الأمين العام للبلدية و المكلفة بتسيير مصلحة الشؤون الاجتماعية

بتنفيذ هذا المقرر كل في نطاق اختصاصه .





الملحق 6: وثيقة طلب التعويض المنحة الجرافية شهر اكتوبر ز نوفمبر 2019

الجمهوريه الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
ولاية بومرداس  
بلدية بومرداس  
مدرسة بومرداس

قائمة المستفيدين من المنحة الجرافية للتمدرس بالمؤسسات التعليمية بولاية بومرداس و نوفمبر 2019  
مدرسة بومرداس

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
01	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
02	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
03	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
04	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
05	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
06	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
07	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
08	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
09	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
10	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
11	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
12	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس
13	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس	1984 08 21/190900111	بن بومرداس

